التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

تحليل سوسيولوجي

د. هالة منصور عبد الرحمن محمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – بنها

ملخص البحث باللغة العربية

أولا : مشكلة الدراسة :

يعد التماسك الأسري هو الركيزة الأساسية التي من خلاله يهيأ وسطا أسريا أفضل وعلاقات سوية في تنشئة الأبناء فالأسرة المتماسكة تكون ذات مناخ أسري إيجابي فالعلاقة المتوافقة بين الوالدين تعمل علي نمو شخصيات متكاملة متزنة بين الأبناء بينما التوتر نتيجة العلاقات غير المتوافقة بين الوالدين قد يحدث أنماطا سلوكية غير سوية عند الأبناء مثل الغيرة والأنانية والخوف .

والطلاق موضوع خطير للغاية في ظل غياب الضمير الإنساني وتغير الأحوال المعيشة لكثير من الناس مع تعرضهم لضغوط اقتصادية تؤثر سلبا على حياتهم الاجتماعية والنفسية ، فأصبح لفظ الطلاق يصدر من الزوج غالبا لأسباب اقتصادية . فلا شك أن الأسر المطلقة قد تشكل في الغالب أهم العوامل المرتبطة بالانحراف وانتشار سلوكيات ومشكلات غير سوية وإهمال الأسرة ، وعدم تهيئة الجو المناسب وعدم تشجيع الأبناء المذاكرة والتحصيل ، وتهبط العزيمة ويقل الطموح ،ولذلك نجد أن انشغال الوالدين المطلقين بمشاكلهم الخاصة يقلل من العناية أو الانتباه الواجب نحو الأبناء .

وفي إطار ما تم عرضه من الدراسات والبحوث السابقة التي تعرضت للتماسك الأسري مع أنماط عملاء ونوعيات مشكلات متعددة ، كذلك ما استعرضته الكثير من الكتابات والدراسات والبحوث العلمية حول مظاهر ونوات الطلاق على النساء، تصاغ

مشكلة البحث في تساؤل مؤداه : ما العلاقة بين عوامل ضعف التماسك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق لدي المرأة العاملة من منظور سوسيولوجي؟.

ثانيا: أهمية البحث :

الزيادة المستمرة في عدد النساء العاملات في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة . كذلك ندرة الدراسات والبحوث العلمية الميدانية في حدود علم الباحثة في تخصص علم الاجتماعي والذي يدرس مشكلات المرأة العاملة فيما يتعلق بضعف التماسك الأسري والطلاق . وزيادة نسبة حالات الطلاق في العقود الأخيرة مقارنة بالأعوام السابقة وازداد معها المشكلات المتعلقة بها بما لها من تأثيرات جانبية وانعكاسات علي حياة المرأة العاملة المطلقة.

ثالثا: أهداف البحث :

تحديد العوامل المرتبطة بضعف التماسك الأسري وعلاقتها بارتفاع معدلات الطلاق لدي المرأة العاملة من منظور سوسيولوجي .

رابعا: تساؤلات البحث :

ما العوامل المرتبطة بضعف التماسك الأسري وعلاقتها بارتفاع معدلات الطلاق لدي المرأة العاملة من منظور سوسيولوجي ؟

خامسا: المصطلحات الموجهة للبحث:

١- مفهوم التماسك الأسري.
٢- مفهوم الطلاق .
٣- المرأة العاملة .

سادسا: الإطار التطبيقي للبحث:

(١) نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية .

(٢) المنهج المستخدم: منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة .

(٣)أدوات الدراسة:

– استمارة استبيان لتحديد العوامل التي تؤدي إلى ضعف التماسك الأسري للمرأة العاملة. " **إعداد الباحثة**" والذي يتضمن الأبعاد التالية:العوامل الاجتماعية–العوامل النفسية–العوامل الاقتصادية –العوامل الدينية–العوامل الصحية .

سابعا نتائج الدراسة

بينت النتائج العامة للبحث وجود علاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والدينية والأخلاقية وارتفاع معدلات الطلاق لدي المرأة العاملة من منظور سوسيولوجي.

Abstract in English

The Relationship Between Factors Of the Weakness Of Family Cohesion And High Divorce Rates Have Working Women From A Sociological Perspective

First, the problem of the study:

The family cohesion is the essential foundation which through a handsome compromise familiarly better relationships together in the upbringing of children, family is cohesive be a family atmosphere positive relationship compatible between parents working on a balanced integrated personalities growth between children while tension as a result of non-compliant relationships between parents behavioral patterns but may occur together at children, such as jealousy, selfishness and fear.

Divorce is very serious subject in the absence of human conscience and change the living conditions for many people with exposure to economic pressures negatively affect the social and emotional lives, bringing word of divorce issued by the pair often for economic reasons. There is no doubt that the absolute families may constitute often most associated with the deviation and the spread of behaviors and problems of abnormal and neglect of family factors, and not to create the right atmosphere and not to encourage their children studying and learning, and landing determination and least ambitious, and so we find that the preoccupation with divorced parents with their problems own reduces the care or attention of Duty towards children.

In the context of what has been presented by previous studies and research that have been family cohesion with clients patterns and qualities of multiple problems, as well as what was reviewed by a lot of literature and scientific studies and research about the signs and years of divorce on women, formulated the research problem in question the effect: What is the relationship between the weakness of family cohesion The high divorce rates among working women from a sociological perspective?

Second, the importance of research:

The continued increase in the number of women in Egyptian society in recent years. As well as the scarcity of scientific studies and research in the field limits of science researcher majoring in social science, which studies the problems of women working in the weak domestic and divorce cohesion. And increase the proportion of divorce cases in recent decades compared to previous years and increased with the related problems of their side effects and repercussions on the lives of working women absolute.

Third: The objectives of the research:

Determine associated with weak family cohesion and its relationship with factors higher divorce rates among working women from a sociological perspective.

Fourth: research questions:

What are the factors associated with weak family cohesion and their relationship to higher divorce rates among working women from a sociological perspective?

Fifth: Terminology-oriented search:

1. The concept of family cohesion.
2. The concept of divorce.
3. Working women.

Sixth: Applied framework of the research:

(1) **Type of study:** This study belongs to a pattern descriptive analytical studies.

(2) **the method used:** social survey sample way approach.

(3) **Tools of the study:** A questionnaire to identify factors that lead to poor family cohesion of working women. "Prepared by the researcher," which includes the following dimensions: social factors-psychological factors-economic factors - religious-health factors.

Seventh results of the study;

Overall results showed search and a relationship between the social, economic, psychological, religious and moral factors and high divorce rates among working women from a sociological perspective.

المقدمة:

تعتمد عملية التنمية لأي مجتمع على بناء العنصر البشرى، الذي يعد الدعامة الرئيسة في هذه العملية، وبالتالي فإن ثروة أي مجتمع تكمن في المهارات الإنتاجية الخلاقة التي يغرسها وينميها التعليم والعمل في أفراد هذا المجتمع . ومن هذا المنطلق فان تنمية الموارد البشرية، هي عملية استثمارية لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات المتقدمة أن يغفلها. وأن يواصل دفع هذه الكوادر البشرية داخل عملية الإنتاج(١). ووفقا للمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يولد جميعالناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهمأن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء(٢).

وفي عالمنا العربي نعيش في مجتمعات سيطر عليهاالمفهوم الذكوري للبنية السياسية والثقافية والاجتماعية. فدور المرأةالظاهري محصور دائماً في الحياة الخاصة، وبهذه الطريقة يتجاهل الفهم والقيمدور ومساهمة المرأة في تكوين عالمنا على ما ينبغي أن يكون عليه. فمنذ بدايةالتاريخفإن كل مجتمع ينتج خطابات بين الجنسين يعتمدها في مختلف مؤسساتهالسياسية والاجتماعية، وتنعكس بعد ذلك على تكوين المنهج الرئيسي لقاعدةالمجتمع. هذه الخطابات تهيمن على صياغة المجتمع المحلي والدولي. وتفترض أنأدوار الجنسين طبيعية وثابتة وتأتي بالفطرة فكل إنسان يولد مع أدوار محددةمحتومة عليه حسب نوع الجنس ذكراً أو أنثى. لكن هذه الفرضية تثير الجدلومضللة للغاية. فالتجارب والتكوينات التاريخية ترفض بقوة هذه الفرضية، بلتزعم أن الهويات تتكون من خلال خطاب المجتمع وهي نتيجة مفاهيم اجتماعيةمركبة تشكّل هويتنا(٣).

ولا يمكن أن ينهض مجتمع ما بنصف طاقاته فقط، فالرجل والمرأة هما شركاء في الحياة ومصدر التاريخ البشرى كله، ولم يعرف التاريخ مجتمعاً تخلفت أو تقدمت فيه المرأة وحدها، بل اقترن دورها دائماً بدرجة تقدم المجتمع ونهوض الأمة، مما يبرز أهمية توظيف قدرات المرأة للمشاركة في خدمة قضايا المجتمع(٤).

إلا أن المرأة هي المسئول الأول في إنتاج الأمموالمجتمعات بيولوجياً وثقافياً ورمزياً، والمفترض أن تتحمل المرأة مسؤوليةأن تكون وصية على الثقافة الوطنية وتقاليد الشعوب الأصلية بوصفها مربيةوأماً. بينما يعمل البعض على بقاء المرأة داخل الحدود التي تحددها لها النخبالذكورية. وتبقى مساهمات وتجارب المرأة مخفية في النظريات المختلفة فيالإطار العام والشخصي للمجتمع. والخصائص الذكورية المهيمنة تنعكس علىالبيئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى إنشاء تسلسل هرمي استعماري. التسلسل الهرميالاستعماري الذي يحكمه الجنس الذكوري يؤثر بشكل ملحوظ على صياغة السياساتالاجتماعية والقانونية(٥).

أولاً: مشكلة البحث:

لقد شهد العالم في أواخر القرن العشرين مجموعة من التحولات التي ألقت بظلال كثيفة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شتى دول العالم على اختلاف أنظمتها، وكان من أبرز هذه التغييرات ذلك الانهيار الكبير الذي شهدته الأنظمة الاشتراكية، وبزوغ عهد جديد تكون السيادة فيه لقيم الديمقراطية الذي يعلى قيم حقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية من جانب المواطنين وتدعيم دور المجتمع المدني في الحياة السياسية(٦).

وإذا كانت الحقوق السياسية تختلف من مجتمع لآخر، ومن نسق سياسي لآخر، فإنها في كل الأحوال تمثل مؤشراً للديمقراطية ومدى قناعة النظام السياسي بها. ولقد

حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية بمقتضى دستور ١٩٥٦م، إلا أن إقرار هذه الحقوق لم يواكبه إقبالاً ملموساً من جانبها على المشاركة في الحياة العامة، وبالذات على صعيد الترشح في المجالس النيابية، وممارسة حق الاقتراع لاعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد السائدة في المجتمع وظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية(٧).

إن القيمة العالية للمرأة كفرد منتج وفاعل، ودورها المفترض في بناءالتنمية البشرية والفكرية في المجتمع تجعلها عرضة للهجوم في صراعات المجتمعمن قبل رجاله، إذا حدث ونظروا إليها على أنها غير موالية أو لديها ميل إلىممارسة حقها ودورها في المجتمع. علاوة على ذلك فإن هذا التصنيف يجعلالمرأة عرضة للهجوم من الجنس الذكوري على الجانب الآخر من الصراع بين الدول،أو حتى من قبل الفئات المختلفة باعتبارها وسيلة لاستهداف الرجال،كالاغتصاب الجماعي في الحروب. وهي إستراتيجية حرب تهدف إلى إذلال العدو منخلال إظهار عدم قدرة الجنس الذكوري على حماية المرأة(٨).

وتعد قضايا المرأة من أهم القضايا التي اهتم بها المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة، ويشهد العالم العربي حالياً العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت بشكل كبير في تغيير النظرة السلبية للمرأة، ومع ظهور الحركات الاجتماعية التي تنادى بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، ومع الاهتمام من جانب المجتمع العالمي والإقليمي والمحلى، فقد احتلت قضايا ومشكلات المرأة محور الاهتمام من جانب المنظمات العالمية لحقوق الإنسان(٩).

وفي إطار هذا ، تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء في دول المركز الرأسمالي وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفاً لها، أو في دول الأطراف – التي تقتضي أثار المركز إن طوعاً أوكرهاً – كما يبدو في حالة مصرن

وكما يظهر من إنشاء المجلس القومي للمرأة وما يتفرع عنه من مؤسسات وأنشطة تهدف جميعها إلى الخروج بالمرأة المصرية من أسار التمييز القائم ضدها، وتسعى عبر أنشطة مختلفة إلى إزالة المعوقات التي ترسخ هذا التمييز في كافة المجالات(١٠).

والواقع أن هذا الاهتمام بقضية المرأة، والذي تدرج في طموحة عبر عقود عدة سواء في العالم أو في مصر قد تأثر بأفكار التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وهي أفكار تذهب – وبحق من وجهة نظرنا إلى أن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا باستخدام كافة الإمكانيات المجتمعية، وأن الإنسان (رجل وامرأة) هو أهم هذه الإمكانات، وأنه وسيلة التنمية الأولى، وهدفنا الأول أيضاً. ومن ثم، فإنه من العبث أن يستمر الوضع الحالي القائم على تمييز واضح ضد المرأة سواء في دول المركز أو في دول الأطراف(١١).

ويعد الإسهام في إعادة تحرير المرأة المعاصرة والرد على من يرى أن الإسلام بعيداً عن السياسة، وأنه ليس إلا دعوة دينية لله عز وجل واثبات أن الشريعة الإسلامية الغراء كانت أسبق الشرائع اعترافاً للمرأة بحقوقها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، حيث تناول البحث التطور التاريخي لحقوق المرأة والحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، وأيضاً القانون المقارن والحقوق السياسية للمرأة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة المسلمة في العهد النبوي واعية لشخصيتها التي قرر الإسلام الحنيف معالمها وأنها مارست الأنشطة في مختلف مجالات الحياة انطلاقا من هذا الوعي. الحديث "ناقصات عقل ودين " أساء كثير من الناس فهمه وتطبيقه فطمسوا معالم شخصية المرأة التي رسمها الله عز وجل في كتابه وبينها الرسول صلى الله علية وسلم في سنته. وقد شاركت المرأة في النشاط الاجتماعي والسياسي حسب ظروف الحياة وحاجاتها في عصر الرسالة النبوية الحنيفة(١٢).

وفي إطار هذا الاهتمام الدولي صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة في كثير من الدول استجابة لنداءات الأمم المتحدة، كما انكب الباحثون والدارسون لإعداد الدراسات حول أوضاع المرأة وأدوارها، وبزغ منذ ذلك التاريخ داخل الحقل المعرفي للعلوم الاجتماعية في إطار اهتمامها بقضية المرأة العديد من المفاهيم التي أصبحت متداولة وشائعة على الصعيد العالمي مثل المشاركة والتمكين بأبعادها السوسيولوجية – الاقتصادية والثقافية(١٣).

وانطلاقا من حرص الدولة على أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المشروع في المجتمع، دورها في الأسرة كزوجة ترعي الأسرة وهي نواة المجتمع، ودورها في المجتمع كعامل منتج بناء. انطلاقاً من ذلك، فقد حرص الدستور على أن ينص في المادة ١١ منه على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. وإذا كان الدستور المصري، فضلاً عن ترسانة من القوانين تعمل كلها في نفس الاتجاه (اتجاه المساواة) وإن اختلفت أحياناً، فهي قوانين في مصلحة المرأة ففي مجال العمل على سبيل المثال تأتي المواد التالية لتميز المرأة(١٤):

١- حق العاملة في إجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية (المادة ٧٠).

٢- حق العاملة في أجازة وضع بأجر كامل لمدة ثلاثة أشهر بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية (المادة ٧١) .

٣- يجوز للسلطة الترخيص للعاملة بان تعمل نصف أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الأحر المستحق لها وتستحق في هذه الحالة نصف الأجازات الاعتيادية والمرضية المقررة لها (المادة ٧٢)

وبالنظر إلى التطور التاريخي لمشاركة المرأة سياسيا فقد تضاعف نسبة النساء المقيدات في الانتخابات مرتين في الفترة من (١٩٨٦-٢٠٠٠) حيث تضاعفت من ٨%عام ١٩٨٦الى ٣٥% عام٢٠٠٠ثم توالت نسب زيادة النساء المقيدات في الانتخابات لتصل ٤٠%مقابل ٦٠%للرجال عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت لتصل ٤١%مقابل ٥٩% للرجال عام ٢٠١٠(١٥).

كما بلغ تمثيل النساء في مجلس الشعب ٠.٦% من إجمالي عدد النواب عام ١٩٥٧ وهى أول انتخابات بعد دستور ١٩٥٦، ثم ارتفعت النسبة إلى مستوى قياسي بلغ ٩% من جملة الأعضاء، وذلك في مجلس ٧٩-١٩٨٤ بعد صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ في شأن مجلس الشعب الذي نص على تخصيص ٣٠ مقعداً للمرأة في المجلس على الأقل كنوع من التمييز الايجابي. ثم انخفضت النسبة بعد ذلك بعد قرار المحكمة الدستورية العليا لعدم دستوريته، كما انخفضت نسبة تمثيل المرأة في برلمان ١٩٨٧ بنسبة ٣.٩ من جملة الأعضاء مقارنة بنسبة تمثيل الرجال في مجلس الشعب ٩٦.١% ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى ٢.٢ % مقابل ٩٧.١% للرجال في برلمان١٩٩٠. ثم ارتفعت قليلاً لتصل النسبة ٢.٩% مقابل ٩٨.٢% في برلمان ٢٠٠٥، الأمر الذي دعا العديد من القيادات الحزبية والسياسية والمنظمات الحقوقية والنسائية إلى إعادة المطالبة بدعم تمثيل النساء في المجالس النيابية للوصول إلى القدرة على المنافسة في الانتخابات وفى خطوة على طريق التمكين السياسي للمرأة شهد ٢٠٠٩ خطوات هامة من أجل تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في البرلمان، حيث تم تعديل أحكام القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بإضافة ٦٤ مقعداً بالبرلمان لتمثيل المرأة في مجلس الشعب يقتصر الترشيح فيها على المرأة فقط لمدة فصلين تشريعيين متتاليين ١٠سنوات تم تطبيقه في

انتخابات ٢٠١٠، وهو القانون الذي عرف (بكوته المرأة) الأمر الذي أدى لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب حوالي ١٣% من إجمالي عدد الأعضاء، إلا أن هذه النسبة غير معبرة عن حصول المرأة على تمثيل مكافئ للرجال(١٦).

كما لم تكن نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشورى أفضل حالاً، حيث لم تتجاوز نسبة النائبات فيه وقت إنشائه ١٩٨٠م ٣.٣% بينما نجد تزايد النسبة من ١٩٨٠-٢٠٠٧ بنسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الرجال، فقد ارتفعت من٣.٣ % إلى ٥.٧% في الفترة من ١٩٩٦وحتى ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٢، وذلك نتيجة تعيين بعض العضوات بالمجلس لزيادة نصيبهن نوعا ما، ثم زادت نسبتهن إلى ٧.٩% عام ٢٠٠٧. ولم يتغير الأمر كثيراً في انتخابات التجديد النصفي للمجلس عام ٢٠١٠حيث بلغت نسبته ٨%، وتشير مجموعة المهتمات بشئون المرأة في مصر إلى أن المشرع حين قرر مقاعد للمرأة في القانون الملغى كان يهدف إلى ضمان تمثيل المرأة – نصف المجتمع- في مجلس الشعب آخذاً بروح المساواة ومراعاة لاعتبارات تاريخية واجتماعية حالت دون تأهيلها للمشاركة في الحركة السياسية على أساس من الخبرة والثقة بالنفس(١٧).

ويدلنا التتبع التاريخي لموقف الحكومة المصرية من المرأة على أن حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت أولى الحكومات التي أعطت للمرأة المصرية حقوقا فعلية؛ إذ يشهد التاريخ على أن دستور ١٩٥٦ هو أول الدساتير المصرية التي نصت على حق المرأة المصرية في الترشيح والانتخاب – كما أن الشروط التي وضعها قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لا يتعلق بنوع المرأة كامرأة وإنما كمواطنة، فأعطى الحق في الترشيح لكل امرأة للبرلمان ما دامت تتمتع بالجنسية المصرية، ومقيدة في

جداول الانتخاب وتبلغ من العمر ٣٠ عاماً وتجيد القراءة والكتابة. ونفس الشيء بالنسبة لشروط الانتخاب أي أن تكون المصرية تبلغ من العمر ١٨ عاماً، ولا تكون من الموقوفات عن مباشرة الحقوق السياسية.

هذا وقد أكد دستور ١٩٥٦ على إعطاء المرأة حقي الاقتراع والترشيح لنيابة الأمة . هذا وقد أكد الدستور على أن الأسرة أساس المجتمع، وأن الدولة تكفل دعم الأسرة وحماية الطفولة والأمومة، وان المصريون متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس، وأكدت المادة ٦١ على أن الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين في القانون، ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم، وبذلك أعطت هذه المادة للمرأة حق الانتخاب والترشيح في انتخاب البرلمان، ولم يختلف دستور ١٩٦٤ المؤقت عما جاء في دستور ١٩٥.

أما الدستور الدائم عام ١٩٧١ المعدل عام ١٩٨٠، فقد أكد بشكل صريح لا لبس فيه، على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح، وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، وكان القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ في شأن مجلس الشعب قد أشار للمرة الأولى إلى تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة مع إمكانية ترشيح المرأة للفوز بأية مقاعد إضافية، وقد تماشى هذا القانون مع تعديل المادة ٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية عام ١٩٧٩، حيث أكد التعديل على أنه يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث، الأمر الذي يعني تأكيد القيد الإلزامي للرجل والمرأة . ومن ناحية أخرى تماشي التعديل المذكور مع قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون ٥٠ لسنه ١٩٨١ والذي أكد على وجوب تمثيل المرأة في عضوية المجالس المحلية(١٨).

بل أن الدستور المصري قد قرر مبدأ المساواة بين المرأة والرجل حيث تنص المادة ٤٠ منه على أنها: المواطنون لدى القانون سواء، ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ومن ذلك حق التعليم وحق العمل، وحق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق تكوين الجمعيات وحق الانتماء إلى النقابات، كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة وتقديراً لدور المرأة الفعال في حركة المجتمع ونموه وتحضره، فقد نصت المادة (١٠) من الدستور على حماية الأمومة وجعلت كفالة هذه الحماية إلتزاماً على الدولة، فقد نصت على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعي النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم(١٩).

والمتتبع لقضية تمكين المرأة، يجد فتوراً في تحرك الدولة خلال الفترات السابقة لتحقيق التمكين الفعلي للمرأة، وإن ظهر ما يطفو على السطح ظاهرياً عدداً من المحاولات من الأجهزة والمنظمات المحلية، إلا أن الواقع تضارب الجهود وتدنيها وضعفها في تحقيق التمكين بشكل يضمن للديمقراطية تحقيقها بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسة الحزبية، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات إلى أن التحول نحو التحرر السياسي والاقتصادي لم يؤد إلى زيادة مستويات المشاركة السياسية للمرأة، ويرجع ذلك إلى وجود عقبات متعددة في المنظومة القيمة والأطر السياسية والقانونية التي لا تشجع على المشاركة السياسية للمرأة(٢٠).

كما كشفت نتائج دراسة أخربضعف مشاركة المرأة في كافة المجالات وخاصة المجال التطوعي السياسي، العضوية بالأحزاب السياسية، بداعي متطلبات الخبرة،

حيث أوصت الدراسة بضرورة التخطيط لمراعاة احتياجاتها وتدريبها على مهارات المشاركة بفاعلية في المجتمع المدني، مع الاهتمام بتغيير النظرة السلبية للمرأة التي تتضمن عدم الثقة في قدراتها وكفاءتها، وذلك بالاعتماد على منهج وإستراتيجية التمكين(٢١).

في حين أفادت نتائج دراسة أخرىإلى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة يستلزم تحدى الضغوط والظروف المعاكسة من منطلق الاقتناع والوعي والخبرة والمعرفة على أن تكتسب المرأة قدرات لمواجهة التحديات التي تواجهها مثل: الأمية والفقر والبطالة ونقص المهارات والمعارف والجهل بالحقوق التشريعية. وقد اقترحت الدراسة ضرورة رصد وتشخيص حالة المعرفة في المجتمع المصري ومصادرها، ومستوى إدراك المرأة بقضاياها مع تحديد مدى قدرتها على الاختيار في مجالات الزواج والعمل والسفر والإنجاب وكل جوانب الحياة(٢٢).

كما أبرزت نتائج دراسة حديثةوجود العديد من المعوقات الثقافية المرتبطة بعملية التنشئة الاجتماعية كتمييز الذكور على الإناث وتفضيل البنين على البنات، وكذلك العديد من المعوقات المرتبطة بنظم التعليم وفرص التعليم غير المكافئ التي تحصل عليه المرأة، وحصول المرأة في بعض الأحيان على أعمال هامشية، مما يؤدى إلى حرمان المرأة من المشاركة السياسية(٢٣).

كما استهدفت إحدى الدراساتالتوصل إلى العوامل التي تؤدى إلى إحجام المرأة عن المشاركة في العمل التطوعي، والتوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتنشيط مشاركة المرأة، والتي أشارت نتائجها أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنظيمية تؤدي إلى إحجام المرأة عن المشاركة السياسية، والتي منها إحجام رؤية برامج الأحزاب السياسية للدور الفاعل للمرأة من خلا لجانها والترشح بالانتخابات البرلمانية

وانتخابات المجالس المحلية. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات لتنشيط مشاركة المرأة منها الاهتمام بعوامل جذب المرأة للمشاركة، وإظهار الجانب المشرق لمشاركة المرأة ومعالجة كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية المعوقة لمشاركة المرأة سياسياً، مع الأخذ بمبدأ التوجيه والتدريب للمرأة وتدعيم القيم المحفزة للمشاركة وثقل المهارات الاجتماعية والمهنية والعمل على تغيير اللوائح والقوانين المعوقة لحصول المرأة على حقوقها(٢٤).

أما بالنسبة لعضوية المرأة في تنظيمات المجتمع المدني وتواجدها في مراكز صنع القرار في هذه التنظيمات وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تتفاوت عضوية المرأة العربية من بلد إلى آخر. فإنه تظهر أعلى معدلات عضوية المرأة في المنظمات الأهلية المختلفة في السودان، حيث تمثل النساء حوالي ٩٤%، بينما تصل أدنى معدلاتها في دولة قطر، حيث تبلغ نسبة عضوية النساء ١٥% من الأعضاء، كما أن نسبة تواجد النساء في مواقع صنع القرار في تنظيمات المجتمع المدني يتراوح فيما بين ٤٤.٦% في تونس، و ١١.٦% في مصر. وتتفاوت عضوية النساء حسب نشاط التنظيم، فإنه تزيد عضوية النساء في منظمات الأمومة والطفولة والأعمال الخيرية والتنظيمات الدينية وذلك نتيجة لثقافة المجتمع التي تقسم مجالات اهتمامات المرأة والرجل، حيث تحصر المرأة في الجانب الأسري وتفتح المجال للرجل للمشاركة في مجال العمل السياسي العام(٢٥).

وتعتبر الأحزاب السياسية هي الباب الأوسع لتفعيل دور المرأة سياسيا ومضمار المشاركة السياسية لها إلى الوزارات والانتخابات والعضوية، وهى المجالالشرعي للتعبير عن الرأي، وتقديم الحلول والبدائل والبرامج، وممارسة الحقفي

السعي للوصول إلى السلطة من خلال صندوق الانتخاب، وأيضاً لمحاربة الفساد،وللضغط على صناع القرار لتحقيق مصلحة عامة، لذلك، فإن مشاركة المرأة علىنطاق واسع في الأحزاب من المستويات القاعدية حتى المستويات القيادية يعدأحد المؤشرات المهمة على مدى اندماجها في الحياة السياسية، فإذا نظرنا إلىواقع الأحزاب المصرية جمعيها، دون استثناء، سنجد أن عضوية المرأة فيالأحزاب المختلفة لا تزيد عن ٣ % في بعض المحافظات، ولا تزيد عن ١٥% في أكثرالمحافظات. ولن نجد تمثيلاً مناسباً للمرأة في المستويات القيادية للأحزاب.وقد يكون مفهوماً تدنى مشاركة المرأة في الأحزاب في محافظات الصعيد، ولكنليس مفهوماً تدنى هذه النسبة في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وبقية محافظاتالوجه البحري، حيث الجامعات ونسبة المتعلمات والعاملات المرتفعة. وقد يرجعذلك إلى عدم اهتمام الأحزاب بمشاركة المرأة، وكذلك إلى عدم إيمان المرأةبجدوى هذه المشاركة.ولقد مرت الحياة الحزبية في مصر بمراحل تتمثل في:

١- التجربة التعددية الأولي (١٩٠٧- ١٩١٩).
٢- التجربة التعددية الثانية (١٩١٩- ١٩٥٣).
٣- تجربة التنظيم الواحد (١٩٥٣- ١٩٧٦).
٤- تجربة التعددية الحزبية الثالثة (١٩٧٦- وحتى الآن)(٢٦).

وجدير بالذكر أن الوظائف المنوطة بالأحزاب متعددة، منها وظيفتي التمثيل والمشاركة وليس بوصفها أهم أدوار الأحزاب فقط من حيث ارتباطهما بالهدف من وجود هذه الأحزاب، أو بوصفهما مقياساً لمدى التطور الديمقراطي، وإنما لأنهما يعكسان بوضوح طبيعة البيئة التي تعمل الأحزاب فيها، والضوابط القانونية والمؤسسية التي تخضع لها، فضلاً عن اعتمادها على التفاعل بين الأحزاب من جانب وبين

الأحزاب والجماهير من جانب آخر، وبالتالي فإنهما بمنزلة الحصيلة التي يمكن من خلالها تقويم الحياة الحزبية ككل.

وقد حددت عناصر مفهوم الحزب فيما يلي:

- استمرارية التنظيم، أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري له على المدى العمري للقادة المنشئين له.
- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية بين الوحدات القومية والمحلية.
- توافر الرغبة في القادة على كل من المستويين القومي والمحلي بعملية صنع القرار سواء منفردين أو بالتآلف مع الآخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.
- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات والسكن بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبي.

كما للأحزاب مجموعة من الوظائف تتحدد في:**(مصطفي عبد الجواد محمد:٢٠٠٣، ١٣٢)**

١- تكوين المواطن سياسياً من خلال تكوين ثقافة سياسية لدي الأفراد وتمكينهم من فهم المسائل العامة، والاشتراك في مناقشتها وزرع قيم جديدة في الأجيال الشابة وتكوين الكوادر السياسية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

٢- تعتبر عاملاً مساعداً لتكوين الرأي العام، كما أنها وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين يلتقي من خلالها الشعب بنوابه وتتاح له الفرص لمناقشة القضايا العامة. كما أنها تعمق من شرعية النظام السياسي.

٣- تعمل على مراقبة أعمال الحكومة وتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

٤- تساعد على حل أزمة التكامل القومي وزيادة الوعي السياسي في المجتمع وضمان انتقال السلطة بطريقة سليمة(٢٧).

وبالرغم من هذه التعددية الحزبية إلا أنها لم تعكس آثارها على مجمل الحياة السياسية وتفاعلاتها بالقدر الكافي مما يقلل من الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية ويرجع ذلك إلى:

- الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية عموماً، فالكثير من الأحزاب لا تمتلك أطراً تنظيمية أو هياكل حزبية تنتشر في أنحاء الوطن.
- غياب التمايز بين برامج الأحزاب، مما لا يجعلها تحتل بدائل في نظر الباحثين.
- غياب الديمقراطية الداخلية في أغلب هذه الأحزاب وتركز سلطة اتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب دون وجود مشاركة حقيقية(٢٩).

وكان ولا يزال إسهام المرأة في العمل الحزبي محدودا للغاية إن لم يكن غائباً، فعلى الرغم من أن برامج الأحزاب السياسية المصرية جميعها – على اختلاف توجهاتها – نصت على ضرورة توفير المناخ الملائم الذي يساعد المرأة على أن تمارس حريتها وحقوقها، إلا أن واقع الممارسة الحزبية مازال يمضي في اتجاه معاكس لذلك. وتكتفي الأحزاب عادة بما ترده من شعارات وما يوجد في برامجها من إشارة إلى دور المرأة دون أي تغيير حقيقي في الواقع المعاش. فعلى سبيل المثال لا يتجاوز تمثيل المرأة في حزب الوفد – وهو الذي يفترض أنه حزباً ليبرالياً تاريخياً ونظرياً – ٢% من إجمالي أعضائه. وبالرغم من أن برنامج حزب التجمع الذي يخصص من خلاله ١٠ مقاعد للجناح النسائي في لجنته المركزية، إلا أن الواقع يؤكد عدم تجاوز هدا العدد لأربع عضوات فقط .

حيث استنتجت دراسة إلى أن هناك ضعف في تصميم برامج الأحزاب لتعريف المرأة بأدوارها وأهمية مشاركتها ومطالبتها بحقوقها على كافة المستويات ، ومنها حصولها على حقوقها السياسية المنقوصة(٣٠). ويمكن النظر إلى عدد من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية أهمها:

- غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية، حيث لم تهتم التنظيمات النسائية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام بتنفيذ أجندة مشتركة لتحسين الوضع السياسي المتدهور للمرأة.
- تدني مشاركة المرأة في الأحزاب، واستغلال بعض الأحزاب السياسية للدين والتقاليد والأعراف لتضليل الرأي العام والمجتمع، لحجب الحقيقة عنه، فضلاً عن نقص التنسيق بين مختلف مستويات وجود المرأة في الهيئات الرسمية والأحزاب والتنظيمات الأهلية لكفالة الحقوق السياسية للنساء.
- ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة، مما غيب عنها إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها، والتي أفرزت ظروف المجتمع الذكورى انعكس على عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة.
- عدم قدرة المرأة على مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات.
- ضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية أو منظمات صنع القرار في الدولة (٣١).

والشئ المؤسف أن تدنى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية ينتشر في محافظات الصعيد، بالإضافة للمحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وبقية محافظات الوجه البحري. وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام الأحزاب بمشاركة المرأة، وعدم إيمانها بجدوى هذه المشاركة(٣٢).

وتفسر الأحزاب إحجامها عن ترشيح السيدات بسبب التشكك في قدرتهن على المشاركة في المعركة الانتخابية، وخوفاً من عدم حصولهن على الأغلبية المطلوبة. ومن هنا نرى استمرار الأفكار السلبية عن المرأة، وبالتالي استمرار غيابها أو ضعف تمثليها في الأحزاب، ومن ثم في الحياة السياسية ككل. وهو الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هل ترشيح الأحزاب المختلفة سيؤثر في نتائج الانتخابات التي لم يكفل كل مرشحي المعارضة في الانتخابات الأخيرة بالنسبة لمن يتجاوز ٢% من مقاعد مجلس الشعب(٣٣).

إن الكيفية التي تعمل بها الأحزاب السياسية وتؤدي وظائفها تحددها أنظمة خارجية وقواعد داخلية وعمليات محددة،إضافة إلى الثقافة.وتتضمنا لأنظمة الخارجية الدستور والقوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي،وتمويل الاحزاب وتنظيم الأحزاب.أما العمليات الداخلية فتعتمد على الأسس الأيديولوجية،والتأثيرات التاريخية،ومستويات التنظيم والبيروقراطية الداخلية،و مستوى الرعاية،و درجة تأثير قادة الحزب،ومستوى اللامركزية. وتتحدد درجة الديمقراطية الداخلية في الحزب عبرممارسات مثل توفّرالمعلومات الداخلية وعمليات المشاورات،والقواعد الداخلية(الرسمية وغيرالرسمية) وهياكل تنظيم صناعة القرار اتداخل الحزب،والشفافية في ضبت تسييرأعمال الحزب على كافة المستويات.وفيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجيا المرأة في الأحزاب السياسية يمكن أن يقود إلى قدرأكبرمن الديمقراطية الداخلية والشفافية؛فمن خلال لتطوير إستراتيجيا تل إدماج النساء ،قد تصبح مشاركة أعضاء الحزب في صناعة القرارات أكثر رسمية،مثلاً من خلال الانتخابات للمواقع القيادية أو عبراختيارالمرشحين لانتخابات مقبلة. كما أن العديد من الأحزاب تعمل على تحسين دورالجماعات المهمشة الأخرى وضعيفة التمثيل.

ويمكن للاستراتيجي بل زيادة مشاركة المرأة أن تتراوح ما بين الإصلاحات القانونية، مثل إقرار تشريعات بتخصيص حصة من المرشحين،إلى الإصلاحات الداخلية الطوعية،مثل لقامة جناح نسائي بصفة رسمية ليص بحجزءً من هيكل الحزب أو ضمان وجود النساء في هياكل صنع القرار (٣٤).

أما الإستراتيجيات الأكثر فعالية فتجمع ما بين إصلاح الناشطات في الحزب وللمرشحات وللمسئولات المنتخبات. ولكن تتطلب هذه الإستراتيجيات كي تكون فعالة إبرام تعاون مع جهات فاعلة وأحزاب سياسية متنوعة من مختلف ألوان الطيف السياسي.ويتناول هذا القسم الإستراتيجيات التي يمكن للأحزاب السياسية أن تطبقها كي تشمل النساء وتعالج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عملياتهاالداخلية(٣٥).

ومن المهم إدماج الأجنحة النسائية رسمياً في هيكل الحزب وإناطة أدواروسؤوليات محددة بها،وإذا دعت الضرورة تخصيص أموال لنفقاتها الجارية.وتوجد عدة أمثلة شكّل فيها جناح نسائي قوي آلية فعالة للضغط على الحزب من أجل سن إصلاحات وزيادة تمثيلا لمرأة في الشؤون الحزبية الرفيعة المستوى،ولتبني حصة داخلية، وإقامة برامج تدريبية تقدم الدعم للنساءالمرشحات.إلا أنه يجب توخي الحرص لعدم تهميش العنصرالنسائي في الحزب،وتتمثل إحدى الطرق لتلافي ذلك هيضم ان أن تكون رئيسةالعنصرالنسائي أوأمينته(٣٦).

وربما تكون عملية اختيارالمرشحين وتسميتهم أهم عملية ينبغي للأحزاب السياسية التصدي لها إذا ما أرادت النهوض بالمشاركةالسياسيةللمرأة، فالأحزاب هي حلقة الوصل الحيوية لتحقيق المساواة والمشاركة الشاملة للكافة، وذلك نظراً لأنها تمتلك سيطرة راسخة على تسمية المرشحين للمناصب المنتخبة. وثمة تنوع كبيربينالأحزاب السياسية فيما يتعلق بكيفية تسمية المرشحين وعدد النساء اللاتي يتم اختيارهن وموقع النساءعلى القائمة الانتخابية للحزب، ونسبةالنساء اللاتي ينجحنب

الوصول إلى لمناصب المنتخبة. كما تتنوع الأحزاب فيسعة تمثيلها وفيدرجة اللامركزية التي تعتمدها(٣٧).

ويمكن فهم عملية اختيارالمرشحين للانتخابات حيث المراحل التي يمربها،فبصفةعامة،يوجد في مجموعة من المؤهل(مواطنين تنطبق عليهم المتطلبات القانونية والرسميةلإشغال منصب تشريعي)،ولكن عدداً صغيراً فقط من هؤلاء سيفكرونفي طرح أنفسهم كمرشحين محتملين – أي " الطامحين". ثمة العديد من العوامل التي تؤثرعلى تقييم أيطامحة محتملة فيما إذا كان تستشرعبحملة انتخابية،بما فيذلك تقديرالوقت المطلوب،والالتزامات المالية،وأرجحية الفوز،والطموح الشخصي،والدعم والالتزام من الأسرة والمجتمع المحلي،وإمكانيةالولوج إلى الشبكات السياسية والتمويلية ،والعائد المالي،والوضع الاجتماعي والنفوذ السياسي(٣٨).

وتختلف طريقة اختيار الناخبين بين حزب وآخر،ويمكن أن تتميز بعدد من السمات،بمافيهاعلى سبيل المثال مستوى اللامركزية فيعملية الاختيار. كما تؤثرالقواعد والأعراف التي ينتهجها الحزب على الطريقة التي ينفذ فيها العملية الفعلية في اختيارالمرشحين. عندما تكون القواعد غيرمكتوبة،يصبح من الأصعب بكثيرصياغة إستراتيجية وتنفيذها لاختراق حلقة النفوذ الداخلية،كما لاتجري أية مساءلة عندما لا يتم تنفيذ القواعد. وإذا كان التنظيم الداخلي ضعيفاً،واقترن ذلك بنقص في الديمقراطية الداخلية،أوعدم وضوح قواعد اختيار المرشحين، تظهر نزعة لاتخاذ القرارات من قبل عدد محدود من نخبة أعضاء الحزب، وعادة ما يكونون من الرجال(٣٩).

كما أن أنظمة الرعاية مغلقة إلى حد بعيد و منغير المرجح أن تشجع النساء المرشحات.وعلى النحو الأمثل، ينبغي أن تتم عملية الترشيح ضمن أطر رسمية وأن تكون شفافة ،مما سيسمح بقدر أكبر منالإنصاف فيالتمثي(٤٠).

وهناك جهود واعية من خلال سن قوانين وممارسة العادات والتقاليد التي تكرس تهميش المرأة. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا

المتعلقة بحقوق المرأة وفي المؤتمرات والمنتديات المحلية العالمية. كل هذه الجهود موجهة نحو تمكين المرأة بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها(٤١).

كما أشارت إليها عدد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي توضح مدى محاولات تمكين المرأة بمختلف أوجهها، حيث أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن التنظيمات النسائية ترى أن مشاركة المرأة بالأحزاب السياسية وسيلة هامة لدعم العملية الانتخابية، وتحفيز النساء للمشاركة في الانتخابات وظهرت نتيجتها مؤثرة على السلوك السياسي للنساء(٤٢).

كما أظهرت نتائج دراسة أخرى حديثة وجود علاقة قوية بين البرنامج التدريبي السياسي للنساء وزيادة الكفاءة السياسية لديهن وقدرتهن على الاشتراك في تكوين المنظمات التطوعية، والمشاركة في عمل اللافتات مما ينعكس على التطورات السياسية في المجتمع والنشاط السياسي والتي تمثل نمواً لرأس المال الاجتماعي في المجتمع(٤٣).

في حين كشفت نتائج إحدى الدراسات عن العلاقة بين تمكين المرأة والصحة النفسية، حيث توضح طبيعة العلاقة وجود قوة ارتباطيه ايجابية بين تمكين المرأة وتحسين الصحة النفسية لها، من خلال تفعيل أدوارها والتي من بينها دور المرأة كعاملة ودورها كناشطة سياسية وعضو حزبي(٤٤).

كما أشارت نتائج دراسة أخربإلىأهمية تمكين الفئات المحددة للنهوض المجتمعي من كافة المجالات سياسياً وثقافياً واقتصادياً، والتي من بين هذه الفئات المرأة والشباب. من خلال وضع عدد من الضوابط الداخلية لهم الضبط والتوجيه الذاتي(٤٥).

ومن هنا، فإن المرحلة التي يقوم خلالها أصحاب النفوذ في الحزب بترشيح 'الطامحين، هي أهم مرحلة لإيصال النساء إلى المناصب المنتخبة. وتتعرض

الأحزاب لضغوط خارجية وداخلية تؤثر على قراراتها بشأن تسمية المرشحين.و من بين الضغوط الخارجية التي أُمترس على الأحزاب هي نظرة الناخبين للحزب وتقييمهم له، لذلك قد تعمد الأحزاب إلى اختيار مرشحين تعتقد أنهم سيجتذبون أكبر عدد ممكن من الناخبين للحزب. ولنيرشح الحزب أيمن الذين يُنظر إليهم كعبءٍ محتمل على آفاق النجاح بالانتخابات(وعادة ما يكنمن النساء) ومن العوامل المهمةعلى الصعيد الداخلي، سجل الشخص المرشح ، ونشاطه /نشاطها في الحزب،و إمكانيته في الحصول على التمويل. ويتمتع الشاغلون الحاليون للمناصب والشخصيات المعروفة والأشخاص البارز و نفي المجتمع المحلي بحكم مهنتهم أوعلاقاتهما لأسرية بفرصة أفضل للحصول على تأييد الحزب(٤٦).

كما كشفت نتائج دراسة أخرى عنوجود تشابه بين نشاط السياسات ونشاط المرأة، وكذلك حق التعبير عن الرأي لدى المرأة ونشأته في السياسة الغربية، وأكدت على قيام المرأة بالمساهمة بتطوير الإستراتيجيات داخل التنظيمات الحزبية لإعادة تحديد دورها كمواطنة من خلال حصول المرأة على مجموعة من الحقوق السياسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حق التصويت في الانتخابات وحق الحصول على المناصب بأمانة الأحزاب ولجانها الفرعية(٤٧).

ومن ناحية أخري استهدفت إحدى الدراساتقياس أثر برنامج التدريب القائم على التدخل لتمكين الفتيات السويديات سياسياً "، حيث توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين الرغبة لدي الفتيات ومعدل النشاط السياسي لديهم، وخاصة السياسي والاقتصادي، وارتباط ذلك بالحواجز الاجتماعية لممارسة الكفاءة الذاتية لديهن. وقد أثر برنامج التدخل المهني لمدة ٦ شهور في تحقيق معدلات الرغبة الايجابية لديهن، وارتفاع المستويات العامة للكفاءة الذاتية لهن بما يحقق التمكين(٤٨).

كما هدفت دراسة حديثة تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة، وأوضحت أن التمكين مفهوماً واسعاً، يتضمن عدة جوانب (الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، التعليمي والقانوني) مما يسهل تعزيز التنمية الشاملة للمرأة ومشاركتها في المجتمع، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق التمكين للمرأة وسيلة فعالة لتحسين المعايير التعليمية للأسرة وبالتالي لكامل المجتمع، وأكدت الدراسة علي أهمية المساعدة الذاتية، القيادة الجماعية، تعزيز المشاركة الفعالة في برامج التنمية لحل المشاكل التي تواجه المرأة(٤٩).

واستهدفت دراسةأخربتمكين الشباب والنساء من خلال التغيير السلمي داخل المجتمع. وتوصلت الدراسة إلي أهمية تمكين الشباب كحل للمجتمعات السلمية من خلال البرنامج الاسترشادي للتمكين، والاعتماد علي النظريات السياسية لتحقيق التنمية الإيجابية لتمكين الشباب والنساء، من خلال ست محاور تحت عنوان: (أ) الشباب والنساء كقادة، (ب) التعلم عن مجتمعنا، (ج) تحسين مجتمعنا، (د) بناء الشراكات بين الأجيال، (هـ) التخطيط من أجل التغيير، (و) العمل و التأمل. وقد تم تطوير البرامج التدريبية القائمة لتحقيق التمكين(٥٠).

ومما سبق، يُعد التمكين السياسي للمرأة كدليل مشاركتها بالأحزاب السياسية جانب مهم ومستدام لتسريع عملية التنمية في الدول النامية. والحاجة الماسة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية التنمية بشكل كامل.

وفي إطار ما تم عرضه من دراسات وبحوث نظرية وتطبيقية، تؤكد ضرورة تسليط الضوء على العلاقات المشتركة بين تمكين المرأة ومظاهر هذا التمكين، وما يتعلق بمشاركتها في الأحزاب السياسية مع ظهور أعراض الأحزاب السلبية وبرامجها السطحية في إبراز دور المرأة، يتجه البحث الحالة إلى بلورة قضيته البحثية في

تساؤل مؤداه: ما العلاقة بين التمكين ومشاركة المرأة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي ؟

ثانيا: أهمية البحث ودوافعه:

– يعد مجال حقوق الإنسان بصفة عامة الممارسات الحيوية وأكثرها حداثة في تحقيق التمكين للفئات المهشمة والأكثر تهميشاً، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة وذلك لأهمية دور المرأة في عملية التنمية لذلك من الضروري الاهتمام بهذه الفئة التي تشكل جزء كبير وهام في المجتمع.

– تأتى أهمية هذه الدراسة في ضوء الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات والمؤسسات المختلفة على المستوى " الدولي – المحلى" بالدعوة إلى أهمية تمكين المرأة والحصول على حقوقها السياسية.

– تستمد هذه الدراسة أهميتها من النسبة التي تمثلها المرأة في المجتمع المصري، حيث تبلغ نسبة المرأة ٤٨.٩%من إجمالي سكان المجتمع.

– الحراك المجتمعي الداعي لتوفير قنوات مشاركة سياسية أكثر فعالية في ظل الظروف والتغيرات التي يمر بها المجتمع المصري والتي تمثل المرأة أهم شرائح المجتمع.

– على الرغم من المكاسب التي حصلت عليها المرأة من أربعين عاماً مضت، إلا أن نسبة تمثيلها في الأحزاب السياسية ما زال ممررا على الشكل الصوري وغير الرسمي.

– وجود ندرة واضحة في الدراسات والبحوث " في حدود علم الباحثة " التي اهتمت بتمكين المرأة علي نطاق الأحزاب السياسية ومشاركتها الفعالة فيها.

ثالثا: أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تحديد درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية.

٢- التعرف علي ما تقدمه برامج الأحزاب السياسية من وظائف لتفعيل مشاركة المرأة.

٣- تحديد المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية.

٤- التعرف علي المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي.

رابعاً: تساؤلات البحث:

١- ما درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية؟

٢- ماذا تقدم برامج الأحزاب السياسية من وظائف لتفعيل مشاركة المرأة؟

٣- ما المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية؟

٤- ما المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي؟

خامساً: المفاهيم الأساسية:

١- مفهوم التمكين:

- يُعرف التمكين، لغوياً في اللغة العربية بأنه مصدر الفعل مكن، وتدل مادة (م ك ن) في المعجم علي علو المكانة : ويقال مكن فلان عند الناس أي عظم عندهم(٥١).

- ويعرف " قاموس أكسفورد Oxford Dictionary" بأنه مصدر الفعل Empowerأي يمنح القوة أو القدرة أو السلطة لأداء عمل ما(٥٢).

- وقد عرف قاموس " لونجمان Longman " التمكين علي أنه إعطاء شخص ما المزيد من التحكم في حياته أو السيطرة علي أمور حياته وإعطائه القوة والحقوق التشريعية لفعل شئ ما(٥٣).
- وهو عبارة تستخدم في مجال التربية لوصف عملية المشاطرة في السلطة وتعليم الآخرين استخدامها بطريقة مفيدة لاتخاذ قرارات تؤثر فيهم وفي عملهم.
- ويعرف التمكين بأنه "عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات علي زيادة قدراتهم الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوي والمزايا الايجابية لديهم، وهو عملية تقوية وتدعيم الجوانب الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والأسر والتأثير نحو تحسين ظروفهم وأوضاعهم(٥٤).
- ويعتبر التمكين إستراتيجية تساعد أفراد المجتمع لمواجهة مشكلاتهم من خلال منحهم القوة والقدرة في السيطرة علي حياتهم، وإنجاز مصالحهم والمساعدة في الوصول إلي الموارد المجتمعية التي يحتاجون إليها ومساعدتهم في الحصول علي المعلومات والمهارات المطلوبة لتحقيق التغيير المنشود.
- كما يعني التمكين، أنه عملية من خلالها يكتسب الفرد من خلالها القدرة علي التحكم في أحوالهم وحياتهم (الجسدية،البشرية،العقلانية والمالية)، وأيضاً التحكم في الأيديولوجية(معتقدات، قيم واتجاهات) فالتمكين لا يعني فقط قدرة أكبر علي التحكم، ولكن يعني أيضاً ثقة أكبر في النفس تغلب الشخص علي الحواجز الخارجية من أجل الحصول علي الموارد أو لتغيير الأيديولوجية التقليدية(٥٥).

- ويعرف التمكين أيضاً بأنه " العمليات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع علي تحقيق مطالبهم المشروعة، وذلك بمساعدتهم علي أن يصبحوا قادرين علي التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التي يمر بها المجتمع، وذلك من خلال ذرع الأمل وتقليل المقارنة والتكافؤ، وتحديد وتدعيم مناطق القوة في الشخص وقدراته الاجتماعية، وتجزئة المشاكل إلي أجزاء يمكن حلها بسرعة أكثر. ويمكن من خلال التمكين تحقيق الأهداف التالية:

* تحقيق التكيف للمستفيدين خاصة مع الخبرات الجديدة والتغيرات التي طرأت عليهم وعلي مواقف حياتهم، حيث يركز هذا المدخل علي كيفية استخدام المستفيدين لقوتهم في التكيف مع التجارب والأحداث الجديدة.
* تحقيق كفاءة الأفراد وذلك بالتركيز علي ما يمكن أن يعملوه، أي أن يستطيع الفرد أن يقدر مستوي كفاءته من فعل شئ معين.
* مساعدة الأفراد علي العيش بشكل مستقل والاعتماد علي النفس بقدر الإمكان(٥٦).

كما يمكن من خلال التمكين:

- زيادة وعي الأفراد بمشكلاتهم وأوضاع حياتهم مما يجعلهم ينهضون لحلها.
- بناء وتنمية قدرات الأفراد حتى يستطيعوا حل مشكلاتهم واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم.
- اكتساب الأفراد للمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق أهدافهم.
- السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة في الحصول علي الموارد والخدمات لمجتمعية.
- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لإتاحة حد أدني من الدخل.

- تنمية مواطن القوي الايجابية لدي الأفراد والجماعات والمجتمعات وحسن استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة لديهم.

- **مستويات التمكين:**

تعددت مستويات ممارسة التمكين، حيث يمكن أن يمارس علي مستوي الفرد ويطلق عليه التمكين الفردي الذاتي، كما قد يمارس التمكين مع الجماعات أو المنظمات والمجتمعات المحلية، كما قد يحدث التمكين أيضاً في جميع مجالات الممارسة المهنية. وسوف نعرض هنا مستويات التمكين كالتالي:

١- التمكين علي مستوي الأفراد (Empowerment of Individuals):

إن التمكين علي المستوي الأفراد (التمكين الفردي) يعد هو الأساس لجميع أنواع التمكين علي مختلف المستويات، فسواء كان التمكين فردياً أو جماعياً فأنه يعتبر عملية مكملة لإحداث التنمية، والتي يقصد بها في هذا السياق عملية زيادة الخيارات والتي تحسن من فرص الحصول علي الخدمات والسلع وتزيد أيضاً من الكفاءة والقدرات الذاتية للأفراد والتغيير للأفضل.

٢- التمكين علي مستوي الأسرة(Empowerment of Family)

أن تمكين الأسرة يستلزم تنمية القدرة علي التفاوض والتأثير في طبيعة العلاقات والقرارات التي تتخذ داخل الأسرة، وهذا يعني أيضاً تدعيم جميع القرارات للأفراد داخلها وبهذا تصبح الأسرة وحدة ثابتة ومتماسكة قادرة علي إشباع احتياجات جميع أعضائها، ومن ثم فإن التمكين يقوي ويدعم الأسرة، ويسعي الأخصائيون الاجتماعيون لتحقيق أربعة أهداف عند تمكين الأسرة هي:

* المساعدة في إشباع احتياجات الأفراد.
* احترام حقوق الأفراد والالتزام بمسئوليات كلاً منهم.

* مراعاة وجهات النظر واحترام المشاعر.
* تقليل التوتر والخلافات بين الأفراد.

٣- التمكين الجماعي:(Empowerment of Group)

بالرغم من أهمية التمكين علي مستوي الجماعة، إلا أنه من الصعب أن يحدث بدون حدوث تمكين للأفراد علي المستوي الفردي أولاً، فالجماعة يمكن أن تزود الأفراد بالدعم والمساعدة وتقلل من خطر الشعور بالعزلة وتتيح لهم بيئة أو مناخ يمكن من خلاله تنمية مهاراتهم وزيادة وعيهم أيضاً، وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها والتمكين الاجتماعي يرتبط بعمل الأفراد معاً لإنجاز مهام معينة، ولإحداث تأثير أو تغيير يمتد لفترة أطولوبصورة أعمق من التأثير الذي يحدثه شخص بمفرده وذلك من خلال التعاون والتضامن فيما بينهم.

٤- تمكين المنظمات والمجتمعات المحلية:

(Empowerment of Organization and Communities)

يشير ذلك المستوي من مستويات ممارسة التمكين إلي تمكين المنظمات الاجتماعية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين، وأيضاً تمكين جماعات المجتمع المحلي.

وبناءً علي ما سبق نجد أن التمكين:

١- عملية تقوية وتدعيم الجوانب الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، والتأثير نحو تحسين ظروفها وأوضاعها.
٢- يمكن أن يمارس علي مستوي الفرد ويطلق عليه التمكين الفردي الذاتي، كما قد يمارس التمكين مع الجماعات أو المنظمات والمجتمعات المحلية، كما قد يحدث التمكين أيضاً في جميع مجالات الممارسة المهنية.

٣- عملية تهتم بزيادة استقلالية المرأة ومساعدتها علي العيش بشكل مستقل والاعتماد علي الذات وتحقيق الكفاءة السياسية، وذلك من خلال تقبل إمكانياتها وقدراتها والعيش في إطارها.

٤- زيادة وعي المرأة بمشكلاتها وأوضاع حياتها، مما يجعلها تنهض لحلها واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق أهدافها.

٥- عملية تهتم بتدعيم مستوي كفاءة المرأة في فتحقيق أهدافها، وبناء وتنمية قدراتها السياسية حتى تستطيع واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتها وحياة الآخرين .

٢- مفهوم مشاركة المرأة بالأحزاب السياسية:

يُعَّد مفهوم المشاركةParticipation أحد المفاهيم التي حَظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، ويرجع الفضل في ذلك إلي أن المفهوم يَحتل أهمية كبيرة في عدد من العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية أو والعلوم الاقتصادية. لذلك سوف تعرض الباحثة بعض التعريفات التي قدمها باحثون في علم الاجتماع فيما يلي:

يمكن تعريف المشاركة بوجه عام بأنها المساهمة أو التعاون في أي وجه منوجوه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتشمل الأنشطة السياسية واشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق اختيار من يُمثله، وهي تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لدية الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف(٥٧).

وتعرف المشاركة بأنها تعني سعي المواطن وراء حقوقه وتمسُكِه بالتزاماته الوطنية، بحيث يشارك في اتخاذ القرارات علي أساس أنه شريك في الوطن(٥٨).

وتعد المشاركة عملية مكتسبة يعيها الفرد أثناء حياته، وتتوقف أنشطتها على مدى توفر القدرة، والدافعية، وكذلك الفرص المتاحة أمام الفرد من خلال المجتمع ومنظماته المختلفة. وينظر البعض إليها بأنها أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلى أو قومي(٥٩).

كما اعتبرها" روس" Ross إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة في تحديد الأهداف العامة للمجتمع، والتخطيط لتحقيق تلك الأهداف. كما تشير إلى الوسائل التي يتمكن بها سكان مجتمع من غير العاملين في الدوائر الحكومية من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات وبالبرامج المؤثرة في حياتهم(٦٠).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المشاركة هي المساهمة أو التعاون في كل البرامج والأنشطة التي من هدفها خدمة المجتمع ورقيه.

وتُعرف مشاركة المرأة سياسياً المساهمة فعلياً في وقائع الحياة السياسية، تلك الوقائع التي تَعود إلي اختياره، وبالتالي التأثير في السياسية العامة، وأن الأحزاب السياسية أو الاقتراع أو الانتخابات البرلمانية هي مؤشرات يستدل بها علي وجود المشاركة السياسية للمرأة(٦١).

كما تُعرف المشاركة أيضاً بأنها سلوك اجتماعي ذات طابع دينامى يعتمد علي جهود تطوعية ونشاطات إرادية تقوم بها المرأة في المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة

مشروعة، ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناءاً محدداً، وتختلف درجات المشاركة وتتباين صورها ويتحقق طابعها الدينامكي كعملية اجتماعية مستمرة(٦٢).

كما أنها نشاطات مباشرة أو الأولية ونشاطاتغير مباشرة أو الثانوية، ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي وعضوية حزب سياسي، والترشيح في الانتخابات والتصويت ومناقشة الأمور العامة والاشتراك في المظاهرات العامة، بينما النشاطات غير المباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة أو العضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.

وتُعرف المشاركة في دائرة معارف العلوم الاجتماعية Social Encyclopedia بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع(ومنها المرأة المصرية) في اختيار الحكام وفى صِياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر والاشتراك في مختلف مستويات النظام السياسي(٦٣).

وتحدد الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية : بأنها مجموعة الأنشطة الإرادية التي يؤديها المواطنين بهدف اختيار حكامهم، والإسهام فى صنع سياسة عامة لهذا المجتمع سواء بشكل ظاهر أو غير ظاهر.

ويضيف "هاني عياد " أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة الاختيارية التطوعية التي يقوم بها الأفراد، أو من خلال الأحزاب السياسية، ويساهمون بها في اختيار الحكام، وتحديد المواقف، ورسم السياسات العامة(٦٤).

وتحدد في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤديدوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعنيحق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها منجانب الحاكم ، كما يفرقون بين المشاركة بهذا المعنى والاهتمام من ناحية والتفاعل أوالتجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطنالعادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجودهالذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في

عملية اتخاذالقرار السياسي أم لا. فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أماالتفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجودالسياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قديؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه(٦٥).

كما يحدد مفهوم المشاركة السياسية يربطه بمفهوم الاتصال السياسي Political Communication عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media بهدف تحقيق الرابطة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتصبح المشاركة السياسية هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعلومات الجديدة التي تخص لاعبي الأدوار السياسية، وكذلك تخص التنظيمات، وفرق هذا التعريف بين نمطين من أنماط الممارسة السياسية الأول أطلق عليه بنمط المشاركة التقليدي أو الرسمي ويضم الأنشطة والممارسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية. أما النمط الثاني من المشاركة فهو النمط غير الرسمي والذي تنهض به مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب خارج السلطة وجماعات الضغط والمصلحة والنقابات وجمعيات رجال الأعمال وغيرها(٦٦).

كما أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الاختياري الذي يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلى أو القومي سواء أكان هذا النشاط ناجحاً أو غير ناجح منظمًا أو غير منظم، مستمر أو غير مستمر(٦٧).

والمشاركة السياسيةهي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين، ودورهم في إطارالنظام السياسي.والمشاركة السياسية تعنيتحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير فيعملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماًأم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي،فعالاً أم غير فعال(٦٨).

كما أنها نشاط اختياري تطوعي بهدف التأثير على صنع القرارات السياسية العامة في المجتمع والمساهمة في أشكال العمل السياسي من خلال إحساس المواطن بمسؤوليته الاجتماعية، وهى فعل نهائي محصلة معارف واتجاهات سياسية تؤدى إلى إحداث سلوك المشاركة السياسية(٦٩).

وتعرف أيضاً بأنها " أنشطة الأفراد تهدف إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهى أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة شرعية أو غير شرعية "(٧٠).

ويقصد بها نشاط إرادي يختلف عن بعض أنواع السلوك التطوعي مثل المساهمة بالعضوية في الأحزاب السياسية، إذا أن هذه النشاطات ليست لها أهداف واضحة تسعي إلي تحقيقها(٧١).

كما تعني قدرة المواطنين على التعبير والتأثير الفعلي في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون. ويعتبر هذا المفهوم المعنى الأكثر شيوعاً(٧٢).

سادساً: الإطار النظري للبحث:

لقد خلقت التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر ظروفا تجعل من قيام المرأة بأعباء وأدوار ومهام جديدة بجانب الرجل مسألة ضرورية؛ إذ يتطلب النمو المتسارع في العصر الراهن، بما يحويه من متغيرات حادة وسريعة أكسبته درجة عالية من الحركة، والفعالية في كافة عناصره ومكوناته أن يستفيد من كافة عناصره البشرية بصرف النظر عن متغيرات السن أو النوع أو المتغيرات الاجتماعية الأخرى. ورغم أهمية الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة أسرة، إلا أن الأدوار الجديدة أضحت تفرض نفسها بما تحققه من إشباع ذاتي ومشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(٧٣).

إن استمرار الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة والظروف المسببة لها يحمل في طياته تفاقماً وتأكيداً للتخلف، مما يتسبب في تعثر جهود التنمية. لذلك فإن تضييق تلك الفجوة هدف نوعي تعمل على تحقيقه مختلف السياسات الإنمائية، وخاصة في ظل الدعوة الصادقة لتحديث مصر، الأمر الذي تكشف وأكتسب فعالية بإنشاء المجلس القومي للمرأة، وما انبثق عنه من مؤسسات وجهود متنوعة عملت جميعها في إطار تمكين المرأة وتحقيق مشاركتها الفعالة.

فليس ثمة شك من أن مشاركة المرأة في مجالات الحياة الاجتماعية والتنموية، هي مدخل بالغ الأهمية لإنجاز التنمية الشاملة من ناحية، وتنمية وضع المرأة ذاتها في المجتمع من ناحية أخرى. لكن هذه المشاركة دائماً مرهونة ومحكومة بسياق بنائي وثقافي، قد يدعمها ويشجعها وقد يحبطها ويعوقها. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مجموعة من المقومات والمعوقات البنائية التي تدعم مكانة المرأة، أو تحد من فعاليتها وتمكينها وتقف عائقاً في سبيل تحقيق مشاركتها الفعالة.

(أ) مقومات تمكين المرأة المصرية وضمان مشاركتها في الأحزاب السياسية:

إذا نظرنا إلى تلك المقومات نجد أنها تتمثل في المكاسب التي حصلت عليها المرأة المصرية خلال المراحل التاريخية المتنوعة، والتي تدعمت وتأكدت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة؛ حيث حظيت المرأة المصرية بالعديد من المكاسب التشريعية والقانونية والمؤسسية لتحقيق المزيد من المساواة وعدم التمييز ضدها، والعمل على تهيئة المناخ لتمكينها وتحقيق مشاركتها بقوة وفعالية. فكان قانون اختيار العمد والمشايخ والذي لا ينص على ضرورة أن يكون العمدة أو شيخ البلد ذكر، كذلك القوانين التي تسهل دعاوي الأحوال الشخصية مثل قانون حق الزوجة في الخلع،

وإلغاء نظام الأحكام الغيابية والمعارضة في الدعاوي الشخصية، وإنشاء نظام تأمين للأسرة يضمن تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة الزوجة أو المطلقة وأولادها على أن يتولى الإشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعي. ثم قرار تعيين أول قاضية مصرية، بالإضافة إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة، مع تسهيل وتذليل كافة العقبات والمعوقات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية أمام المرأة، ودور المجلس القومي بلجانه ومؤسساته المختلفة وجهوده المتنوعة والمتنامية للنهوض بالمرأة، الأمر الذي خلق مناخاً عاماً داعماً للمرأة وحافزاً على تحقيق تنميتها وضمان مشاركتها(٧٤).

وإذا نظرنا إلى قرار إنشاء المجلس القومي للمرأة نجد أنه لم يأتي من فراغ، ولكن سبقه إنشاء اللجنة القومية للمرأة عام ١٩٩٣ وكذلك بعض اللجان الإقليمية للمرأة في المحافظات، كما سبق إنشاؤه عدة إدارات ومراكز بحوث خاصة بالمرأة في بعض الوزارات والأجهزة الحكومية والمعاهد العليا، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية(٧٥).

كل هذه الإيجابيات والإنجازات تمت في حماية الدستور المصري الذي يقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، حيث تنص المادة (٤٠) منه على أن جميع المواطنون لدى القانون سواء، ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ومن ذلك حق التعليم وحق العمل، وحق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق تكوين الجمعيات وحق الانتماء إلى النقابات، كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة وتقديرا لدور المرأة

الفعال في حركة المجتمع ونموه وتحضره، فقد نصت المادة (١٠) من الدستور على حماية الأمومة حيث جعلت كفالة هذه الحماية التزاما على الدولة، فقد نصت على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم(٧٦).

وانطلاقاً من حرص الدولة على أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المشروع في المجتمع، دورها في الأسرة كزوجة ترعي الأسرة وهي نواة المجتمع، ودورها في المجتمع كعامل منتج بناء، فقد حرص الدستور على أن ينص في المادة (١١) منه على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. وإذا كان الدستور المصري، فضلا عن ترسانة من القوانين تعمل كلها في نفس الاتجاه (اتجاه المساواة) وان اختلفت أحياناً، فهي قوانين تعمل جميعها في إطار تدعيم وضع المرأة ودفعها لشغل موقعها الطبيعي في حركة الحياة في المجتمع دون تحيز أو تمييز الأمر الذي يشكل مقوما من المقومات الأساسية لتفعيل مشاركتها وتمكينها(٧٧).

ولعل من أهم ما قررته قوانين العمل في مصر هو المساواة بين الرجل والمرأة في الأجور والمرتبات وهي مساواة لم تتحقق في كثير من الدول المتقدمة حتى الآن.

إلا أنه وعلى الرغم من كل تلك المظاهر لدعم المرأة المصرية في ظل مظلة قانونية ودستورية ومؤسسية دافعة ومدعمة لقوة المرأة، فإن هناك العديد من المعوقات التي قللت من نتائج هذه المقومات في واقع المرأة المصرية، فجاءت مستويات تحسن أوضاعها أقل مما نتوقع حيث لا تتناسب مع حجم الدعم الذي حظيت به على كافة

المستويات. وهو الأمر الذي يستدل عليه من نتائج الدراسات والبحوث والمؤشرات الإحصائية الذي سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة أن نعرض لبعض مظاهره على مستوى المجتمع المصري بشكل عام وعلى مستوى محافظة القليوبية بشكل خاص(٧٨).

(ب) معوقات تمكين المرأة ومشاركتها في الأحزاب السياسية :

❖ بطالة الإناث:

تتدنى نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة على مستوى المجتمع المصري، بينما ترتفع نسبة البطالة بينهن بالمقارنة بالذكور في كلتا الحالتين على الرغم من مساواة الدستور والقوانين المصرية بين الإناث والذكور في فرص العمل ومعدلات الأجور. حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة البطالة بين الإناث تبلغ أربعة أضعاف نظيرتها بين الرجال، حيث تصل إلى ٢٠% للفئة الأولى مقابل ٥% فقط للفئة الثانية ولا تختلف نسب البطالة اختلافاً جذرياً بين الريف والحضر، إلا أنها تختلف وفقا للمحافظات المختلفة وبالنظر إلى توزيع معدلات بطالة الإناث على مستوى محافظات الجمهورية نلاحظ أنه بلغت أقصى مستوى لها في محافظة أسوان ٥٢% يليها محافظة أسيوط ٤٢% في حين تحققت أدنى معدلات لبطالة الإناث في محافظات مطروح ٧% وبني سويف ١٠%(٧٩).

وإذا نظرنا إلى تلك المؤشرات وما تعكسه من فجوة نوعية بين الذكور والإناث على الرغم من ارتفاعها في كليهما، حيث نلاحظ ارتفاعاً عاماً في نسب البطالة في مصر بشكل عام، إلا أن ظاهرة البطالة كانت أكثر وطأة على الإناث مقارنة بالذكور، وذلك نتيجة لتراجع القطاع الحكومي عن توفير فرص عمل جديدة، وهو الذي كان

يعد المستخدم الرئيسي للإناث المتعلمات تعليماً متوسطاً أو جامعياً، بالإضافة إلى إحجام القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي عن توظيف المرأة لارتفاع تكلفة تشغيلها، وذلك بسبب المزايا القانونية التي حصلت عليها خلال العقود الماضية – التي سبقت الإشارة إليها ، أو لشيوع الأفكار الخاطئة عن انخفاض إنتاجية المرأة وعدم انضباطها في العمل على الرغم من عدم توافر أي أدلة علمية تدل على مصداقية هذه النظرة السلبية للمرآة(٨٠).

وتجدر الإشارة فيما يتعلق ببطالة الإناث إلى أن معظم المتعطلات كن من الداخلات لأول مرة إلى سوق العمل من الحاصلات على شهادات جامعية ومتوسطة منذ عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ولا شك أن معدلات البطالة بين النساء سوف تتفاقم مع اتجاه اقتصاد مصر إلى الخصخصة في إطار سياسة الإصلاحات لتهرب قطاع الأعمال من تشغيل النساء.

❖ أمية النساء:

على الرغم من وجود التزام سياسي قوي بتحسين وتطوير نظام التعليم في مصر باعتباره أحد الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين ودعم مكانة المرأة، إلا أن الأمية تعد من اخطر معوقات حصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل في شتى ميادين الحياة.

فإذا كان معدل الأمية في الفئة العمرية من (١٠ سنوات فأكثر) قد تراجع على المستوى القومي في إحصاء عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٨.٦% فما زالت نسبة أمية الإناث حوالي ضعف أمية الذكور (٣٩% إناث ، ١٤% ذكور). ولا شك أن الآثار السلبية لامية المرأة لا تقتصر فقط على تضييق فرصتها في الحصول على عمل في

القطاع الرسمي وعلى تدني إنتاجها وعلى مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وإنما تنعكس هذه الآثار أيضا على المجتمع بأكمله نظرا لأهمية دور المرأة في تربية أبنائها وتنمية وعيهم(٨١).

هذا وترتفع نسبة الأمية بين النساء الريفيات حيث تصل نسبة الأمية إلى ٦٣% في الشريحة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر مقابل ٣٤% للنساء الحضريات، الأمر الذي يرجع إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر في الريف وإلى مساهمة الفتيات في الأعمال الزراعية بالإضافة الى ارتفاع معدلات الفقر.

وهو رقم يدل على استمرار الأمية كعائق أساسي لتحقيق تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة وتقليل الفجوة النوعية بينها وبين الرجل، حيث يزداد التأثير السلبي للأمية ويمتد تأثيرها لكافة المجالات الإنسانية والاجتماعية، حيث تدفع بالتمسك ببعض العادات والتقاليد السلبية وما يلازمها من جمود وضعف الإحساس بالمسئولية والقيمة الاجتماعية، وذلك نتيجة لضعف الوعي وانخفاض القدرة على الإبداع والابتكار، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة الاهتمام بجهود مكافحة الأمية والقضاء عليها خاصة بين الإناث باعتبارها الشريحة الأكثر حرماناً واحتياجاً من خلال برامج جادة مكثفة في فترة زمنية محددة، مع ضمان تكاليف كافة الأجهزة سواء التعليمية أو التثقيفية أو الإعلامية ..الخ، وذلك للأخذ بزمام المبادرة لتوسيع قاعدة المشاركة في محو الأمية واعتبارها قضية قومية كبرى(٨٢).

*** الالتحاق بالتعليم:**

على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في تضييق الفجوة بين قيد الإناث والذكور ومعدل بقائهم في كل مراحل التعليم على المستوى القومي، إلا أن نسبة

استيعاب الإناث لا تزال منخفضة على نحو ملحوظ في بعض المحافظات خاصة محافظات الشرقية، والغربية ومطروح. كما تتركز نسبة الإناث في الدراسات التقليدية والأدبية وتحجم عن دراسة العلوم الرياضية والتكنولوجية في كل من التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي(٨٣).

*** وضع المرأة وسوق العمل:**

يعد دستور ١٩٧١ نقطه تحول هامه في سياق حركه المرأة المصرية . إذ نص صراحة على حق مساواتها بالرجل في المادة ١٤ منه. كما ألزم الدولة برعاية الأمومة والطفولة بهدف مساعدة المرأة على التوفيق بين واجباتها نحو أسرتها وعملها خارج المنزل. وهكذا حصلت المرأة على دفعه قويه لحركتها التي بدأتها بخطوات سريعة منذ الخمسينات، حيث تأكد على مدى العشرين عاما الماضية أن مسيره التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يجب أن يضطلع بها جميع أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً. ولابد وأن يعدوا لذلك الدور وتلك المشاركة رجالاً ونساءً لأنه لا توجد تنميه شاملة متواصلة بغير إسهام المرأة وبدون مشاركتها، فلا نهضة لأي مجتمع دون الارتقاء بمستوى المرأة فيه تعليماً وتنويراً وتثقيفاً، ومشاركة في كافة الميادين وشتى المستويات(٨٤).

إلا أنه على الرغم من كل هذه القناعات المدعومة بحقوق قانونية ونصوص تشريعية وقناعات مؤسسية، فقد كانت هناك عوامل معوقه لها من الناحية الفعلية، حيث جاء التحسين في الوضع الوظيفي للمرأة مرهون بمعدلات متواضعة لا ترقى إلى مستوى الجهود المبذولة والتوقعات المأمولة حتى الآن.

حيث كانت تلك القواعد والقوانين محل تطبيق فعلى في الوظائف الحكومية. أما القطاع الخاص فقد عانى من العوائق التي حالت دون تنفيذها بصفه رئيسية، وإلى حد ما في قطاع الأعمال العام . ويتوقع أن يزداد تأثير تلك العوامل قدما في

اتجاهات الخصخصة بما يدفع نسبة متزايدة من الإناث إما إلى البطالة أو العمل في القطاع غير المنظم، حيث الانتاجيه المنخفضة والدخل الأقل والوضع الاجتماعي المتدني(٨٥).

- **تأنيث الفقر:**

لقد أصبح تأنيث الفقر ظاهرة واضحة ومنتشرة في المجتمع حيث نجد المرأة عادة أكثر فقراً من الرجل في نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية. فنجد نسبة النساء من إجمالي الفقراء أعلى من نسبة الرجال، حيث يستوعب دائماً القطاع غير الرسمي النسبة الأكبر من عمالة المرأة. على الرغم من أن القطاع غير الرسمي يلعب دوراً في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لإعداد متزايدة من قوة العمل النسائية بصفة خاصة، ولا يقتصر هذا الاتجاه على المجتمع المصري فقط، حيث توضح الدراسات إلى أن القطاع غير الرسمي يستخدم ما بين ٣٥، ٦٥% من قوة العمل في معظم الدول الآخذة في النمو(٨٦).

- **المشاركة في الحياة العامة:**

تعد محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة من أكثر المؤشرات التي تعكس قوة الثقافة الذكورية وسيادتها في إطار المجتمع المصري. فعلى الرغم مما أحرزته المرأة المصرية من نجاح وتقدم في كثير من المجالات التي أتيح لها ارتيادها، فلا تزال الفكرة السائدة لدي الكثيرين عن أن المجال الطبيعي لنشاط المرأة، أو ربما المجال الوحيد هو النشاط المتعلق بالمنزل بكافة أبعاد ذلك النشاط ومتطلباته. وهو الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تمكين المرأة تحقيق تطورها ويعمل على إهدار القدرات الذهنية والقوة الفكرية والإبداعية إلي يمكن أن تتحقق في مجالات الحياة المختلفة، وتحقق كثيراً من الإسهام الإيجابي في دفع عجلة التنمية في المجتمع(٨٧).

وإذا نظرنا إلى المشاركة السياسية للمرأة المصرية كما أشارت إليها السيدة سوزان مبارك في الكلمة الافتتاحية في المنتدى الفكري الثاني للمرأة المصرية، فهي تعني مستويين: المستوى الأول وهو المشاركة بالمعنى العام من خلال المشاركة في اتخاذ قرارات الحياة في تحديد مسيرة التنمية، وهي عملية مستمرة يشارك فيها المجتمع، حيث تمثل كافة القرارات التي يتخذها الإنسان في رحلة حياته والاحتياجات والقيم التي يعكسها قولاً وسلوكاً، فهي مسئولية يومية يمارسها المجتمع سواء داخل المنزل أو خارجه في شتى مناحي الحياة، ومن ثم فهي قرارات لها انعكاسات سياسية وإن لم تكن في مجال السياسة بمعناها التقليدي.

أما المشاركة في صنع القرار السياسي فهي المشاركة في صنع القرارات التي تضع السياسات، أو التي تؤثر فيها من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تصدر هذه القرارات من خلال كافة المنظمات التي تساهم في تشكيل المجتمع.

- **ندرة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية:**

نصت المادة ١٣ من إعلان مؤتمر بكين على أن (تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن تعزيز وصول المرأة لمراكز الحكم وصنع القرار ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف محددة وقياس مدى نجاح وتأثير مساهمة المرأة في هذه المناصب، لابد وأن يكون مرهوناً بقدرتها على تحقيق تلك الأهداف، حيث أن وصول المرأة لمراكز السلطة وصنع القرار سوف يعزز من قدرتها

ليس فقط على المساهمة في إعادة صياغة وترتيب الأولويات ووضعها في ترتيب متقدم ضمانا لاتخاذ قرارات فيها، ولكنه سوف يعزز أيضاً من مساهمتها وتمكينها وتفعيل مشاركتها(٨٨).

(ج) تمكين المرأة بين الواقع والمأمول:

الواقع أن هذا التفاوت الصارخ حول المرأة، وبين واقعها الفعلي يؤكد أن وظيفة المنزل هي الاحتفاظ بالمرآة بوصفها قوى عمل احتياطية لا يتاح لها الانضمام إلى عمليات الإنتاج الرأسمالي، إلا إذ طلب إليها ذلك وتسحب من سوق العمل عند الاقتضاء(٨٩).

وفى مجتمع يفرق بين فرد وفرد، وبين طبقة و طبقة، ولهذا فأن أول ما يجب أن تدركه المرأة أن تحريرها أنما هو جزء من تحرير المجتمع كله من النظام الرأسمالي. بل أن نفس الباحثة تذهب في نص أكثر جذرية إلى أن " النساء يستخدمن من جانب النظام الطبقي الأبوي سواءٍ أكان أقطاعياً أم رأسمالياً، وحتى لو كان اشتراكياً أو اشتراكياً مزيفاً، فالنساء خاضعات للرجال داخل العائلة، وهن رهائن الاستغلال الاقتصادي و الجنسي باعتبارهن زوجات وليس في أيديهن سلطة سياسية حقيقية سواء في الأنظمة الرأسمالية أم الاشتراكية(٩٠).

كما تؤكد بعض الدراسات السابقة اعتقاد المجتمع أن الواقع يشير إلى أن النساء لا يملكن قوة سياسية، وأنهن مجردات من القوة، ليس في منطقتنا فقط، ولكنهن مجردات من القوة في الغرب أيضاً. وأن النساء موجودات خارج المجال السياسي، وهن موجودات خارج المجال العسكري، وهناك نوعان من القوة في هذا العالم، إما القوة العسكرية، وإما القوة السياسية، والنساء موجودات خارج كل منهما.

إنه من الصعب جداً، أن لم نقل يستحيل تحرير المرأة في المجتمعات الطبقية، الرأسمالية كانت أم شبة رأسمالية، أقطاعية أو شبة أقطاعية، فتوزيع العمل في العائلة هو جزء من نظام توزيع العمل في المجتمع ككل، أن علاقات الاستقلال والسيطرة هي ذاتها في المجتمع ومؤسساته ومنظماته، وتتصف بها علاقات طبقة بطبقة، والرجل بالمرأة، والحاكم بالمحكوم، والرئيس بالمرؤوس، ورب العمل بالعامل، والمالك بالفلاح، والمستخدمة بالخادم، والأب بالأبناء، والضابط بالعسكري، والمدير بالموظف، والمعلم بالتلميذ، والكبير بالصغير، والقوى بالضعيف، والضعيف بالأضعف، والأمة القوية بالأمة الضعيفة ...الخ، ليست هذه العلاقات أشكالا منعكسة، بل أنها على العكس، متداخلة يرسخ بعضها البعض، وتشكل نظاماً هرمياً لا إنسانياً ينمى في الإنسان البشاعة لا الجمال، والظلم لا العدالة، والشراسة لا المحبة.

وأما المأمول يتجه إلى القناعة أن التحرير لا يتم بالفراغ، أو العزلة، بل في الكفاح والمشاركة، لذلك يكون موضع حركات التحرير النسائية، رغم كل شيء ضمن حركات تحرير المجتمع و ليس خارجها. أن التحرر لا ينمو فجأة، ولا يهبط على الإنسان كالوحي، بل يتكون من خلال ممارسة العمل الثوري وعندما تشكل النساء قوة داخل الثورة وفيها، لا بمعزل عنها، لا يكون تصرفهن مجرد ردة فعل للمجتمع، بل يتحررن ضمن المتغيرات المعاصرة كما يتحرر الرجال، ولا يجوز أن ننسى أن المرأة أيضاً بحاجة إلى التحرر، وبعض النساء يقاومن التحرر، ويجب أن نعترف أن المرأة قد تضطهد المرأة، ومن ذلك اضطهاد السيدة للخادمة، أو اللكنة للحماة أو العكس في الحالة الأخيرة، أن حل مشكلة المرأة هو في الثورة، وبمشاركة المرأة فيها في سبيل أقامة نظام جديد تكون فيه كائناً بذاته وإنساناً لا دوراً، أو وظيفة، ولن يكون الحل دون تحرير المجتمع، كما لا يتم تحرير المجتمع دون تحرير المرأة تحريراً تاماً.

فالصعود والتراجع في أوضاع المرأة ودرجة مشاركتها سياسياً دائماً جزء لا يتجزأ من حركة المجتمع. والنهوض بها أيضاً يعتبر محدداً أساسياً ومركزياً للنهوض بالمجتمع من خلالها . فالدفاع عن مبدأ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات وعن حقها في المشاركة في إدارة شئون المجتمع الذي تعيش فيه، والإسهام الإيجابي في صياغة مستقبلية، لا يعني بأي حال من الأحوال انتقال معركة بين الرجال والنساء، وإنما يعني بالضرورة عدم تعطيل نصف طاقة المجتمع الذي تمثله النساء من النمو والازدهار والابتكار والإبداع.

وتري الباحثة أن المشاركة الفاعلة لكل عناصر المجتمع ووجود إرادة التغيير والوعي بأهمية المشاركة بالأحزاب السياسية، تعد البيئة الخصبة والمناخ الملائم لإحداث أي تنمية في المجتمع في أي وقت، الأمر الذي يستند بالضرورة على قاعدة معلوماتية دقيقة في فهم الأوضاع وتحديد المشكلات وتجسيد الاحتياجات وترتيب الأهداف وطرح البدائل، لتحديد أفضل الطرق للموائمة بين الاحتياجات والإمكانات المتاحة، وتعبئة الجهود وتنسيق الأدوار وضمان تكاملها وتآزرها والحد من إمكانية معارضتها من خلال الفهم الواعي لمقتضيات الدور من حيث الحقوق والواجبات، والسعي المستمر لتطوير وتحسين الأداء في إطار تكاملي يضمن التوازن في اتجاه الفعالية .

ومن ثم، فالنهوض بوضع المرأة ليس مجرد قيم وأفكار وتصورات عن الماضي والمستقبل، وإنما هي منهجية للتعامل مع المشكلات الراهنة التي تواجهها في ضوء تخطيط واعٍ يهدف إلى تطوير واقعها وتدعيم أدوارها في كافة نواحي الحياة الأسرية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية ... الخ . على نحو شامل ومتكامل ومتوازن أيضاً(٩١).

سابعاً: الإطار التطبيقي للبحث:

(١) نوع الدراسة:

تنتمي منهجية البحث الحالي للدراسات الوصفية التحليلية والتي تعد من انسب الدراسات التي تصلح لموضوع البحث وهو: لتقرير خصائص (العلاقة بين تمكين المرأة والمشاركة في الأحزاب السياسية). وكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بمتغيرات البحث (التمكين – المشاركة السياسية بالأحزاب) مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه لمشكلة البحث.

(٢) المنهج المستخدم:

يستند البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للسيدات العضوات بعدد من الأحزاب السياسية والتي تقع مقراتها وأماناتها الرئيسية بمحافظة القاهرة.

(٣) أدوات الدراسة:

– استبيان مطبق على عينة من السيدات العضوات والمشاركات بعدد من الأحزاب السياسية، وقد تضمن الاستبيان عدد من المحاور الآتية:

- درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية.
- ما تقدمه برامج الأحزاب السياسية من وظائف لتفعيل مشاركة المرأة بها.
- المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية.
- المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي.

(أ) صدق أداة البحث:

– حساب صدق استبيان تمكين المرأة وعلاقته بمشاركتها بالأحزاب السياسية:

جدول(١) يوضح

صدق استبيان المشاركة السياسية

ن= ١٠

المتغير	المستويات	الوظائف	المعوقات	المقترحات
درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية.		٠.٨٨**	٠.٧٥**	٠.٨٦**
وظائف برامج الأحزاب السياسية المقدمة للمرأة.	٠.٩٥**		٠.٦٦**	٠.٧٩**
المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية.	٠.٧١**	٠.٩٣**		٠.٨٣**
المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي.	٠.٨٥**	٠.٧٣**	٠.٨١**	

**دال عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دال عند مستوى معنوية٠.٠٥

(ب) ثبات أداة البحث:

– حساب صدق استبيان تمكين المرأة وعلاقته بمشاركتها بالأحزاب السياسية:

للتحقق من ثبات الاستبيان المستخدم بالبحث ، تم حساب معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيق الأداة على (١٠) مبحوثات وجاءت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (٢) يوضح

ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المتغيرات	قيمة معامل
درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية.	٠.٧٩
وظائف برامج الأحزاب السياسية المقدمة للمرأة .	٠.٩١
المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية.	٠.٨٦
المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي.	٠.٧٩
الأداة ككل	٠.٨٨

تبين من الجدول السابق أن معامل ثبات استبيان تمكين المرأة وعلاقته بمشاركتها بالأحزاب السياسية (٠.٨٨)، بما يدلل علي أن معامل الثبات لكل متغير من متغيرات الأداة ككل مقبول ودال إحصائياً.

(٤) مجالات البحث:

أ- المجال المكاني:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة الميدانية على عدد من الأحزاب السياسية والتي تتخذ القاهرة مقراً لأماناتها الحزبية والبالغ عددها (١٤) حزب وهى كالتالي:

- **أسباب اختيار الأحزاب السياسية التابعة لمحافظة القاهرة :**

- ❖ تعتبر هذه الأحزاب من المؤسسات الحزبية النشطة والتي تفعل العضوية للمرأة، والتي يسهل من خلالها توافر عينة من المبحوثات العضوات والمشاركات بلجانها المختلفة وأماناتها بالقاهرة.
- ❖ رغبة المسئولين بهذه الأحزاب في التعاون مع الباحثة لتطبيق هذه الدراسة.
- ❖ تمثل محافظة القاهرة المركز الرئيسي لأمانات الأحزاب المذكورة والتي يسهل من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات التي تيسر سبل التوصل لنتائج واقعية وواضحة من خلال توافر العينة بها.
- ❖ تمثل هذه الأحزاب السياسية تمثيلاً صادقاً لمجتمع البحث من السيدات المشاركات بالعضوية بها.

ب- المجال البشرى ويشمل :

عينة عشوائية من السيدات أصحاب العضوية الحزبية بالأحزاب المذكورة، بمحافظة القاهرة وعددهم (١١٨) سيدة.

- **شروط العينة:**

- □-السن من ١٨ : ٤٥ سنة.
- □-أن تكون من العضوات المشاركات بلجان الأحزاب السياسية وأماناتها بمحافظة القاهرة.
- □-جأن تكون هذه العضوية فاعلة بالأحزاب من خلال ما يثبت عضويتها وأوجه النشاط التي تقوم به داخل هذه الأحزاب.

□-أن تكون محل إقامة العينة المبحوثة داخل محافظة القاهرة لتيسير سبل الحصول على المعلومات والرجوع إليها حال استكمال أياً منها في أي وقت.

□-ألا يقل المؤهل الحاصلة عليه عينة البحث عن (البكالوريوس– الليسانس).

جدول رقم (٣) يوضح

المجال المكاني وعينة البحث

م	الحزب	تاريخ التأسيس	عدد العينة
١	**حزب شباب مصر**	**٢٠٠٥**	**١٠**
٢	**حزب السلام الديمقراطى**	**٢٠٠٥**	**٨**
٣	**حزب الحضارة**	**٢٠١١**	**٩**
٤	**حزب غد الثورة**	**٢٠١١**	**٥**
٥	**حزب مصر أكتوبر**	**٢٠١١**	**١٠**
٦	**العمال الديمقراطى**	**٢٠١١**	**١١**
٧	**حزب الدستور**	**٢٠١٢**	**٦**
٨	**حزب الأحرار الدستوريين**	**٢٠١٣**	**٤**
٩	**حزب الحركة الوطنية**	**٢٠١٣**	**٩**
١٠	**حزب المصريين الأحرار**	**٢٠١٣**	**٨**
١١	**حزب مستقبل وطن**	**٢٠١٤**	**١٠**
١٢	**حزب مصر بلدى**	**٢٠١٤**	**٨**
١٣	**حزب مصر العروبة**	**٢٠١٥**	**٩**
١٤	**حزب ٣٠ يونيو**	**٢٠١٥**	**١١**
الإجمالى			**٢٠٢**

ثامنا: عرض وتحليل نتائج البحث:

(أ) البيانات الوصفية:

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للسن

ن = ١١٨

م	السن	ك	%
١	من ٢٠: اقل ٢٥ سنة	٢٥	٢١.٢
٢	من ٢٥:اقل من ٣٠ سنة	١٠	٨.٥
٣	من ٣٠: اقل ٣٥ سنة	٢١	١٧.٨
٤	من ٣٥: اقل من ٤٠ سنة	١٨	١٥.٣
٥	من ٤٠: اقل ٤٥ سنة	١٤	١١.٩
٦	٤٥ سنة	٣٠	٢٥.٤
	المجمـوع	١١٨	١٠٠

تشير نتائج البحث أن الفئة العمرية للمبحوثات (٤٥ سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة(٢٥.٤%)، يليها في المرتبة الثانية، الفئة السنية (من ٢٠: اقل ٢٥ سنة) بنسبة (٢١.٢%)، ثم الفئة العمرية (من ٣٠: اقل ٣٥ سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (١٧.٨%). بينما جاءت المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (من ٢٥: أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٨.٥%)، مما يدل على توافر عنصر الخبرة والممارسة لدى المبحوثات مقارنة بالنسب الأخري في نفس الجدول، بما يؤهلهن للعمل السياسي داخل الأحزاب وفق برامج الأحزاب كل على حده.

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للحالة الاجتماعية

ن = ١١٨

م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	آنسة	٦٥	٥٥.١
٢	متزوجة	٤٦	٣٩
٣	مطلقة	٤	٣.٤
٤	أرملة	٣	٢.٥
	المجـــــمـوع	١١٨	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق أن السيدات (الآنسات) قد جاءت بالترتيب الأول وفقا للحالة الاجتماعية للمبحوثات بنسبة (٥٥.١%)، يليها في المرتبة الثانية (السيدات المتزوجات) بنسبة (٣٩%). كما جاءت في المرتبة الثالثة (السيدات المطلقات) بنسبة (٣.٤%)، وإن احتسبت فئة المطلقات الأقل مشاركة في الأدوار الحزبية لها، والتي تأتى في نهاية الترتيب بعدها السيدات(الأرامل) بنسبة (٢.٥%)، مما يدل على وجود الرغبة الاستعداد للمشاركة السياسية لدي السيدات اللاتي لم تتزوجن بالربط بين الجدول السابق، والذي أوضح أن الفئة العمرية التي جاءت بالمرتبة الأولي(٤٥ سنة) بنسبة(٢٥.٤%)، بما يوضح الرغبة لدي هذه الفئة العمرية من السيدات الآنسات تعويض الدور المجتمعي والتمكين عبر المشاركة في الأحزاب السياسية باعتباره الوسيلة الاقوي في الحفاظ على دور المرأة وحقوقها ووسائل الضغط التي تعدل من خلالها التشريعات التي تحمي وتحافظ على حقوق المرأة وتمكن وجودها داخل المجتمع.

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للمؤهل

ن = ١١٨

م	المؤهل	ك	%
١	بكالوريوس	٤٠	٣٣.٩
٢	دبلومه	٢١	١٧.٨
٣	مؤهل ماجستير	٤٣	٣٦.٤
٤	دكتوراه	١٤	١١.٩
	المجمـوع	١١٨	١٠٠

تفيد نتائج الجدول السابق أن السيدات عينة البحث من الحاصلات على درجة (الماجستير) في المرتبة الأولي، بنسبة (٣٦.٤%)، يليها في المرتبة الثانية المبحوثات الحاصلات على درجة البكالوريوس (٣٣.٩%). في حين جاءت في الترتيب الثالث السيدات الحاصلات على (الدبلوم) بنسبة (١٧.٨%)، كما جاءت في المرتبة الأخيرة السيدات الحاصلات على درجة (الدكتوراه) بنسبة (١١.٩%)، مما يدلل على توافر الثقافة والسمة العلمية على تولى المراكز القيادية بالأحزاب، وذلك وفقاً للبرامج الموضوعة والتي توضح تعديل برامجها وفقاً للناحية العلمية لهن.

جدول رقم (٧)

يوضح مدة عضوية عينة البحث بالحزب المنضمة إليه

ن = ١١٨م	المدة	ك	%
١	سنة: اقل من ٣ سنوات	١٣	١١
٢	من ٣: اقل من ٦سنوات	٣٩	٣٣.١
٣	من٦: اقل من ٩سنوات	٢٧	٢٢.٩
٤	٩سنوات فأكثر	٣٩	٣٣.١
المجمـوع		١١٨	١٠٠

تبين نتائج الجدول السابق توافر سنوات الخبرة لدى السيدات المبحوثات، فقد جاءت في المرتبة الأولي السيدات اللاتي لديهن سنوات خبرة (٩سنوات فأكثر)، (من ٣: اقل من ٦سنوات) بالتساوي بنسبة (٣٣.١%). بينما تذيل الترتيب السيدات الحاصلات اللاتي لديهن سنوات خبرة (سنة: اقل من ٣ سنوات) بنسبة (١١%)، مما يدل على توافر الخبرة لدي المبحوثات والتعرف على برامج ولوائح العمل الحزبي ، كما تؤكد نفس النتائج تحمل السيدات أصحاب العضوية القدرة على تحمل المسئولية الحزبية والعمل القيادي داخل هذه الأحزاب.

جدول رقم (٨)

يوضح درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية

ن=١١٨م	درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
١	شغل وقت الفراغ من خلال المشاركة الحزبية .	٨٣	٣٠	٥	٣١٤	٢.٦٦	٠.٥٦	٧
٢	المساهمة في وعي المرأة بمشكلات وأوضاع المجتمع.	١٠٧	٧	٤	٣٣٩	٢.٨٧	٠.٤٢	٢
٣	تحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة.	٩٢	٢٤	٢	٣٢٦	٢.٧٦	٠.٤٧	٥
٤	المساهمة في تعديل قوانين حماية المرأة.	٩٨	١١	٩	٣٢٥	٢.٧٥	٠.٥٨	٦
٥	تدعيم كفاءة المرأة وتنمية قدراتها السياسية .	١٠٠	١٥	٣	٣٣٣	٢.٨٢	٠.٤٥	٣
٦	المشاركة من خلال عضوية الحزب في عمليات الحكم والانتخاب .	١٠٦	١١	١	٣٤١	٢.٨٩	٠.٣٤	١
٧	المساهمة في اتخاذ قرارات سياسية للمرأة .	١٠٠	١٤	٤	٣٣٢	٢.٨١	٠.٤٧	٤
	المتغير ككل					٢.٥٥	٠.٤٨	مرتفع

تشير بيانات الجدول السابق أن درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٥٥) أي يقع في الفئة (من ٢.٥ : ٣)، حيث جاء ترتيب هذه المستويات كالتالي: جاءت الاستجابة المتعلقة ب(المشاركة من خلال عضوية الحزب في عمليات الحكم والانتخاب) في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣٤)، يليها في المرتبة الثانية (المساهمة في وعي المرأة بمشكلات وأوضاع المجتمع) بمتوسط حسابي(المساهمة في وعي المرأة بمشكلات وأوضاع المجتمع) بمتوسط حسابي (٢,٨٧) وانحراف معياري (٠.٤٢) كما جاء في الترتيب الثالث الاستجابة الخاصة ب(تدعيم كفاءة المرأة وتنمية قدراتها السياسية)، بمتوسط (٢.٨٢) وانحراف معياري(٠.٤٥) ، بينما جاء في الترتيب الأخير الاستجابة المتعلقة ب(شغل وقت الفراغ من خلال المشاركة الحزبية) بمتوسط حسابي(٢.٦٦) وانحراف معياري (٠.٥٦)، مما يدل على وجود الرغبة لقوية لدى المبحوثات للمشاركة الحزبية وتمكينها من خلال برامج الأحزاب التي تسعي لتأكيد دورها في الحكم بالوزارات والهيئات المؤسسات المجتمعية. إضافة إلى تمكينها في عمليات الترشح والانتخاب، إيماناً بأهمية دورها وتمكينها في الحصول على حقوقها السياسية كاملة من خلال زيادة وعيها بمشكلات وقضايا المجتمع وتفعيل دورها في مواجهتها والحد منها.

وتتفق نتائج البحث الحالي ما أشارت إليه نتائج دراسة كلا من حرص الدولة على أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المشروع في المجتمع(نادية حليم سليمان:٢٠٠١)، (Sperlich;2008)بأهمية تفعيل أدوارها والتي من بينها دور المرأة كعاملة ودورها كناشطة سياسية وعضو حزبي. ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. وكذلك ضرورة أن تكتسب المرأة قدرات لمواجهة التحديات المجتمعية، كما تتفق نفس النتائج مع ما أشارت إليه دراسات كل من(Fallon-Kathleen-Maria;2012) ، (Susan

Gaska;2013)أن مشاركة المرأة بالأحزاب السياسية وسيلة هامة لدعم العملية الانتخابية وتحفيز النساء للمشاركة في الانتخابات وظهرت نتيجتها مؤثرة على السلوك السياسي للنساء. وأهمية زيادة الكفاءة السياسية لديهن وقدرتهن على الاشتراك في الأحزاب.

جدول رقم (٩)

يوضح ما تقدمه برامج الأحزاب السياسية من وظائف لتفعيل مشاركة المرأة

(ن=١١٨) م	وظائف الأحزاب السياسية لتفعيل مشاركة المرأة	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
١	تكوين الشخصية السياسية القادرة على الحكم.	٢٤	٢	٩٢	٢٥٨	٢.١٩	٠.٤٣	١
٢	ترسيخ قيم المواطنة السياسية بين الرجل والمرأة فى إطار العمل العام والعمل الحزبي .	١٥	٩٦	٧	٢٤٤	٢.٠٧	٠.٤٣	٥
٣	مراقبة أعمال الحكومة وتحقيق التنمية السياسية .	٢٥	٩٠	٣	٢٥٨	٢.١٩	٠.٤٥	٢
٤	تكوين الثقافة السياسية لدي المرأة وتمكينها من فهم المسائل العامة.	٢	١٨	٩٨	٢٥٢	٢.١٤	٠.٣٩	٣
٥	زيادة الوعى السياسى وتنمية الوعى بانتقال السلطات.	٩	١٠٧	٢	٢٤٣	٢.٠٦	٠.٣٠	٦
٦	المساهمة فى الضغط المجتمعي وتكوين الرأي العام الواعي.	١	١٥	١٠٢	٢٥٠	٢.١٢	٠.٣٥	٤
المتغير ككل						٢.١	٠.٣٩	منخفض

تبرز بيانات الجدول السابق أن وظائف الأحزاب السياسية لتفعيل مشاركة المرأة من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " منخفض"،

حيث جاء الوسط الحسابي (٢.١)،أي اقل من الفئة (من ٢.٥ : ٣). وجاء ترتيب هذه الوظائف من وجهة نظرهن كالتالي: (تكوين الشخصية السياسية القادرة على الحكم)، بمتوسط حسابي (٢.١٩)،وانحراف معياري (٠.٤٣)، يليها في المركز الثاني الاستجابة المتعلقة ب(مراقبة أعمال الحكومة وتحقيق التنمية السياسية) بمتوسط حسابي (٢.١٩) وانحراف معياري (٠.٤٥). كما جاء في الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(تكوين الثقافة السياسية لدي المرأة وتمكينها من فهم المسائل العامة) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٩)، بينما جاء في تذيل الترتيب الاستجابة المتعلقة ب(زيادة الوعي السياسي وتنمية الوعي بانتقال السلطات) بمتوسط حسابي (٢.٠٦)، وانحراف معياري (٠.٣٦)، مما يدل على انخفاض اتجاهات المبحوثات حول الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية فيما يخص تمكين المرأة ومشاركتها السياسية وتفعيل أدوارها وحقوقها.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية ما أبرزته نتائج دراسة كل من(منال فاروق:٢٠٠١) و(سحر حساني بربري:٢٠٠٤) و (Fallon-Kathleen-Maria;2012) ضعف مشاركة المرأة في المجال السياسي، والعضوية بالأحزاب السياسية، بداعي متطلبات الخبرة وعدم مراعاة احتياجاتها وضعف تدريبها على مهارات المشاركة بفاعلية في المجتمع المدني، وجمود تغيير النظرة للمرأة التي تتضمن عدم الثقة في قدراتها. كذلك حصول المرأة في بعض الأحيان على أعمال هامشية مما يؤدى إلى حرمان المرأة من المشاركة السياسية. بالإضافة إلى ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة، مما غيب عنها إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها، والتي أفرزت ظروف المجتمع الذكورى انعكس على عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة.

جدول رقم (١٠)

يوضح المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية

(ن=١١٨)م	المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
١	اقتصار العضوية على رموز مجتمعية بعيدا عن الكفاءة والخبرة والتخصص.	٢٢	٩٤	٢	٢٥٦	٢.١٧	٠.٤٢	١
٢	ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة.	١٧	١٠٠	١	٢٥٢	٢.١٤	٠.٣٧	٣
٣	اقتناع السيدات بان العمل الحزبي لا يضيف إليهن نمو مهني.	١٢	٩٩	٧	٢٤١	٢.٠٤	٠.٤٠	٨
٤	عدم وجود برامج واضحة لمشاركة المرأة بالأحزاب السياسية	١٠	١٠٦	٢	٢٤٤	٢.٠٧	٠.٣١	٧
٥	عدم وجود أجندة مشتركة بين الأحزاب والتنظيمات المجتمعية لمشاركة المرأة السياسية .	١٧	١٠١	–	٢٥٣	٢.١٤	٠.٣٥	٢
٦	تدني مشاركة المرأة في الأحزاب، واستغلال بعض	٩	١٠٩	–	٢٤٥	٢.٠٨	٠.٢٧	٤

	الأحزاب السياسية للدين والتقاليد والأعراف لتضليل الرأي العام والمجتمع						
٧	**عدم قدرة المرأة على مواجهة تحديات المشاركة ببرامج الأحزاب السياسية.**	١٠	١٠٧	١	٢٤٥	٢.٠٨	٠.٣٠	٥
٨	**عدم تبنى بعض المناطق لفكرة المشاركة السياسية للمرأة.**	٩	١٠٨	١	٢٤٤	٢.٠٧	٠.٢٨	٦
المتغير ككل						٢.١	٠٠.٣٣	**منخفض**

تبرز بيانات الجدول السابق أن المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " منخفض"، حيث جاء الوسط الحسابي (٢.١)، أي اقل من الفئة (من ٢.٥ : ٣). وجاء ترتيب هذه المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظرهن كالتالي: (اقتصار العضوية على رموز مجتمعية بعيدا عن الكفاءة والخبرة والتخصص)، في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.١٧) وانحراف معياري (٠.٤٢)، يليها في الترتيب الثاني (عدم وجود أجندة مشتركة بين الأحزاب والتنظيمات المجتمعية لمشاركة المرأة السياسية) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٥). ثم في الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٧)، بينما تذيل ترتيب المعوقات (اقتناع السيدات بان العمل الحزبي لا يضيف إليهن نمو مهني))

بمتوسط حسابي (٢.٠٤) وانحراف معياري (٠.٤٠)، مما يدل على قصور مضمون عمل الأحزاب السياسية في ملف المرأة والاكتفاء بالتطبيق الشكلي لتوصيات وقرارات المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة عالمياً كنصوص قانونية للاعتراف بمنهجية الأحزاب عند الإنشاء والتأسيس، مع إيمان هذه الأحزاب بالعمل الذكوري فقط فيما يتعلق بالممارسة الفعلية للأنشطة والبرامج والترشح والانتخاب والتمثيل المجتمعي لها دون التركيز على المرأة باعتبارها مناصب شرفية لا يمكن الاعتماد على جهودها. وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما أفادت به نتائج دراسة كلا من (أحمد إبراهيم حمزة :٢٠٠٨) و (صلاح عبد الغنى محمد:٢٠٠٠، ٢٥٦) أن أهم العوامل التي تؤدى إلى إحجام المرأة عن المشاركة في العمل الحزبي والعمل على عدم تمكينها يتمثل في إحجام رؤية برامج الأحزاب السياسية للدور الفاعل للمرأة من خلال لجانها والترشح بالانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس النيابية والمحلية. كذلك ما يتعلق بثقافة المجتمع التي تقسم مجالات اهتمامات المرأة والرجل، حيث تحصر المرأة في الجانب الأسري وتفتح المجال للرجل للمشاركة في مجال العمل السياسي العام.

كما تتفق نتائج نفس الجدول مع ما أشارت إليه دراسة كل من (علي الدين هلال:٢٠٠٢، ٢٨٦)، (طلعت مصطفي السروجي:٢٠٠٩، ٢٩٣)، (Sharma Aradhana;2010)حول معوقات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية والتي تشمل الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية التي لا تمتلك أطراً تنظيمية أو هياكل حزبية تنتشر في أنحاء الوطن، وغياب التمايز بين برامج الأحزاب، مما لا يجعلها تحتل بدائل في نظر الباحثين. أيضاً غياب الديمقراطية الداخلية في أغلب هذه الأحزاب وتركز سلطة اتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب دون وجود مشاركة حقيقية.

جدول (١١)

يوضح المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي

ن=١١٨م	مقترحات تفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي	ك	%	الترتيب
١	تفعيل نصوص حماية حقوق المرأة المنصوص عليها دوليا ببرامج الأحزاب	٥١	٤٣.٢	٩
٢	تنمية الوعي القانوني والدستوري للمرأة وأهمية دورها سياسيا	٥٢	٤٤.١	٨
٣	وضع شروط للانضمام للأحزاب تقوم على الكفاءة والتخصص .	٥١	٤٣.٢	١٠
٤	زيادة عدد الأنشطة والبرامج التي تتولى المرأة قيادتها والتطوع بها بالأحزاب.	٦٣	٥٣.٤	٢
٥	ضرورة تركز أمانات الأحزاب بالقرى والمدن لتوسيع نطاق مشاركة المرأة بها .	٦٢	٥٢.٥	٣
٦	العمل على تفعيل لشراكة المجمعية بين الأحزاب السياسية والمنظمات العاملة في مجال حقوق وحريات المرأة .	٥٩	٥٠	٥
٧	الديمقراطية الداخلية في الأحزاب فيما يخص مشاركة وتفعيل دور المرأة بلجانها .	٧٠	٥٩.٣	١
٨	تنمية وعى الرأي العام بأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشح والانتخاب .	٦٢	٥٢.٥	٤

ن=١١٨م	مقترحات تفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من منظور سوسيولوجي	ك	%	الترتيب
٩	وجود مقاعد للمرأة برئاسة أمانة الأحزاب السياسية وعدم اقتصارها على العناصر الذكورية فقط	٥١	٤٣.٢	١١
١٠	وضع المرأة على القوائم الأولي التي ترشحها الأحزاب في انتخابات المجالس البرلمانية والنيابية والمحلية .	٥٦	٤٧.٥	٦
١١	تفعيل الوعي السياسي لدى جمهور الرأي العام لدور المرأة مجتمعيا بالأحزاب السياسية .	٥٤	٤٥.٨	٧

تبين بيانات الجدول السابق أن أهم المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت على النحو التالي: (الديمقراطية الداخلية في الأحزاب فيما يخص مشاركة وتفعيل دور المرأة بلجانها)، بنسبة (٥٩.٣%)، يليها في الترتيب الثاني (زيادة عدد الأنشطة والبرامج التي تتولى المرأة قيادتها والتطوع بها بالأحزاب) بنسبة (٥٣.٤%). ثم في الترتيب الثالث الاستجابات المتعلقة ب(ضرورة تركز أمانات الأحزاب بالقرى والمدن لتوسيع نطاق مشاركة المرأة به) (تنمية وعى الرأي العام بأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشح والانتخاب) على التوازي بنسبة (٥٢.٥%)، بينما تذيل ترتيب المقترحات (تفعيل نصوص حماية حقوق المرأة المنصوص عليها دوليا ببرامج الأحزاب)، (وضع شروط للانضمام للأحزاب تقوم على الكفاءة والتخصص)، (وجود مقاعد للمرأة برئاسة أمانة الأحزاب السياسية وعدم اقتصارها على العناصر الذكورية فقط) بنفس الترتيب بنسبة (٤٣.٢%)، وهو ما يدل على ترتيب أولويات حلول معوقات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية وفقا لمنظور التحديات التي تواجهها المرأة المصرية، والتي تتركز اغلبها بضمور برامج الأحزاب وسطحيتها فقط ، وخلوها من

المضمون والهدف الاسمي وهو تفعيل تمكين المرأة والاستفادة من جهودها سياسيا على قوائم الأحزاب وبرامجها وأنشطتها، كما تدل على ضرورة تغيير السياسات التي تعمل من خلالها الأحزاب في النهوض بالمرأة من خلال نصوص القانون التي تحمي حقوقها.

وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أبرزته نتائج دراسة كل من (أحمد عبدالحميد الدسوقي:٢٠٠٥، ٩١)، (طلعت مصطفي السروجي:٢٠٠٩، ٢٩٣) حول أهمية إدماج الأجنحة النسائية رسمياً في هيكل الحزب وإناطة أدوار ومسؤوليات محددة بها، وإذا دعت الضرورة تخصيصاً موال لنفقاتها الجارية، وإقامة برامج تدريبية تقدم الدعم للنساء المرشحات. كذلك سن قوانين تتولى حماية حقوق المرأة وتمكينها بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها.

كما تتفق نتائج نفس الجدول مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (Susan Susan-) ، (Gaska;2013) ، (Sperlich;2008) ، (VanderVen;2009) ، (Marie-Zaske; 2007) وجود علاقة قوية بين البرنامج التدريبي السياسي للنساء، وزيادة الكفاءة السياسية لديهن وقدرتهن على الاشتراك في تكوين الأحزاب والمنظمات، كذلك إلى أهمية تمكين الفئات المحددة للنهوض المجتمعي من كافة المجالات سياسياً وثقافياً واقتصادياً. والتأكيد على قيام المرأة بالمساهمة بتطوير الإستراتيجيات داخل التنظيمات الحزبية لإعادة تحديد دورها كمواطنة من خلال حصول المرأة على مجموعة من الحقوق السياسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حق التصويت في الانتخابات وحق الحصول على المناصب بأمانة الأحزاب ولجانها الفرعية.

تاسعا: النتائج العامة للبحث:

١- تفيد النتائج العامة للبحث أن الفئة العمرية لعينة البحث قد جاءت بالترتيب الاتى : (٤٥ سنة) في المرتبة الأولى بنسبة(٢٥.٤%)، يليها في المرتبة الثانية، الفئة السنية (من ٢٠: اقل ٢٥ سنة) بنسبة (٢١.٢%)، ثم الفئة العمرية (من ٣٠: اقل

٣٥ سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (١٧.٨%)، بينما جاءت المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (من ٢٥:اقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٨.٥%).

٢- توضح النتائج العامة للبحث ترتيب عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية، فقد جاءت السيدات (الآنسات) بالترتيب الأول بنسبة (٥٥.١%)، يليها في المرتبة الثانية (السيدات المتزوجات) بنسبة (٣٩%)، كما جاءت في المرتبة الثالثة (السيدات المطلقات) بنسبة (٣.٤%)ن وإن احتسبت فئة المطلقات الأقل مشاركة في الأدوار الحزبية لها، والتي تأتى في نهاية الترتيب بعدها السيدات(الأرامل) بنسبة (٢.٥%)، مما يدل على وجود الرغبة الاستعداد للمشاركة السياسية لدي السيدات اللاتي لم تتزوجن بالربط بين الجدول السابق، والذي أوضح أن الفئة العمرية التي جاءت بالمرتبة الأولي(٤٥ سنة) بنسبة(٢٥.٤%).

٣- تشير النتائج العامة للبحث أن ترتيب عينة البحث وفقاً للمؤهل الحاصلة عليه، قد جاءت ترتيبا على النحو التالي: الحاصلات على درجة (الماجستير) في المرتبة الأولي بنسبة (٣٦.٤%)، يليها في المرتبة الثانية المبحوثات الحاصلات على درجة البكالوريوس (٣٣.٩%) في حين جاءت في الترتيب الثالث السيدات الحاصلات على (الدبلوم) بنسبة (١٧.٨%)، كما جاءت في المرتبة الأخيرة السيدات الحاصلات على درجة (الدكتوراه) بنسبة (١١.٩%).

٤- تظهر من النتائج العامة للبحث ترتيب عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة لدى المبحوثات على النحو التالي: المرتبة الأولي السيدات اللاتي لديهن سنوات خبرة (٩سنوات فأكثر)، (من ٣: اقل من ٦ سنوات) بالتساوي بنسبة (٣٣.١%)، بينما تذيل الترتيب السيدات الحاصلات اللاتي لديهن سنوات خبرة (سنة: اقل من ٣ سنوات) بنسبة (١١%).

٥- توضح النتائج العامة للبحث أن درجة ومستويات تمكين المرأة بالأحزاب السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث

جاء الوسط المرجح (٢.٥٥) أي يقع في الفئة (من ٢.٥ : ٣)، حيث جاء ترتيب هذه المستويات كالتالي: جاءت الاستجابة المتعلقة ب(المشاركة من خلال عضوية الحزب في عمليات الحكم والانتخاب) في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣٤)،يليها في المرتبة الثانية (المساهمة في وعي المرأة بمشكلات وأوضاع المجتمع) بمتوسط حسابي(المساهمة في وعي المرأة بمشكلات وأوضاع المجتمع) بمتوسط حسابي (٢,٨٧) وانحراف معياري (٠.٤٢).كما جاء في الترتيب الثالث الاستجابة الخاصة ب(تدعيم كفاءة المرأة وتنمية قدراتها السياسية) ، بمتوسط (٢.٨٢)، وانحراف معياري(٠.٤٥) ، بينما جاء في الترتيب الأخير الاستجابة المتعلقة ب(شغل وقت الفراغ من خلال المشاركة الحزبية) بمتوسط حسابي(٢.٦٦) وانحراف معياري (٠.٥٦).

٦- تبين النتائج العامة للبحث أن وظائف الأحزاب السياسية لتفعيل مشاركة المرأة من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " منخفض"، حيث جاء الوسط الحسابي (٢.١) أي اقل من الفئة (من ٢.٥ : ٣)، وجاء ترتيب هذه الوظائف من وجهة نظرهن كالتالي: (تكوين الشخصية السياسية القادرة على الحكم)، بمتوسط حسابي (٢.١٩) وانحراف معياري (٠.٤٣)، يليها في المركز الثاني الاستجابة المتعلقة ب(مراقبة أعمال الحكومة وتحقيق التنمية السياسية) بمتوسط حسابي (٢.١٩) وانحراف معياري (٠.٤٥). كما جاء في الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(تكوين الثقافة السياسية لدي المرأة وتمكينها من فهم المسائل العامة) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٩). بينما جاء في تذيل الترتيب الاستجابة المتعلقة ب(زيادة الوعي السياسي وتنمية الوعي بانتقال السلطات) بمتوسط حسابي (٢.٠٦) وانحراف معياري (٠.٣٦).

٧- تفيد النتائج العامة للبحث أن المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت

بمعدل " منخفض"، حيث جاء الوسط الحسابي (٢.١) أي اقل من الفئة (من ٢.٥ : ٣). وجاء ترتيب هذه المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظرهن كالتالي: (اقتصار العضوية على رموز مجتمعية بعيداً عن الكفاءة والخبرة والتخصص) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.١٧) وانحراف معياري (٠.٤٢)، يليها في الترتيب الثاني (عدم وجود أجندة مشتركة بين الأحزاب والتنظيمات المجتمعية لمشاركة المرأة السياسية) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٥). ثم في الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(ضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة) بمتوسط حسابي (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٣٧)، بينما تذيل ترتيب المعوقات (اقتناع السيدات بان العمل الحزبي لا يضيف إليهن نمو مهني)) بمتوسط حسابي (٢.٠٤) وانحراف معياري (٠.٤٠).

٨- تبين النتائج العامة للبحث أن أهم المقترحات لتفعيل تمكين المرأة المصرية للمشاركة في الأحزاب السياسية من وجهة نظر المبحوثات كأحد متغيرات الدراسة جاءت على النحو التالي: (الديمقراطية الداخلية في الأحزاب فيما يخص مشاركة وتفعيل دور المرأة بلجانها) بنسبة (٥٩.٣%)، يليها في الترتيب الثاني (زيادة عدد الأنشطة والبرامج التي تتولى المرأة قيادتها والتطوع بها بالأحزاب) بنسبة (٥٣.٤%). ثم في الترتيب الثالث الاستجابات المتعلقة ب(ضرورة تركز أمانات الأحزاب بالقرى والمدن لتوسيع نطاق مشاركة المرأة به) (تنمية وعى الرأي العام بأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشح والانتخاب) على التوازي بنسبة (٥٢.٥%)، بينما تذيل ترتيب المقترحات (تفعيل نصوص حماية حقوق المرأة المنصوص عليها دوليا ببرامج الأحزاب)، (وضع شروط للانضمام للأحزاب تقوم على الكفاءة والتخصص)، (وجود مقاعد للمرأة برئاسة أمانة الأحزاب السياسية وعدم اقتصارها على العناصر الذكورية فقط) بنفس الترتيب بنسبة (٤٣.٢%).

المراجع

١- حسن سلامة، المجتمع المدني والمشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٣، ص ١٢.

٢- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٧.

٣- جمال الطيفي، محمد وفيق أبو أتله، موسوعة حقوق الإنسان، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع الأهرام التجارية،٢٠٠٠، ص ١١.

٤- سمير عبد الوهاب الخويتى، عفاف محمد سعيد، التعليم والمشاركة السياسية للمرأة المصرية، بحث منشور، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد ٢٦، ٢٠٠٢، ص ٢٥٣.

٥- عمرو جمعة، منظومة حقوق الإنسان في مائة عام، الجزء الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ١٠.

٦- أمجد خليل الجباس، البرلمان والجمعيات الأهلية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ص ٧.

٧- ودودة بدران، المرأة وانتخابات مجلس الشعب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ٧.

٨- عامر حسن فياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، ط١، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٩٨.

٩- سلطان محمد معاد، تنمية وعى المرأة بحقوقها، بحث منشور، المؤتمر العلمي الحادي والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص ١٢١.

١٠- محمد عمر الطنوبى، المرأة الريفية العربية، القاهرة، ط١، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ٢٠٠١، ص ٢٤.

١١- أمجد خليل الجباس، البرلمان والجمعيات الأهلية...، مرجع سابق، ص ٧.

١٢- محمد فريد الصادق سيد احمد عمران، الحقوق السياسية للمرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،١٩٩٧.

١٣- عواطف عبد الرحمن وآخرون، المرأة المصرية والأعلام في الريف والحضر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٧.

١٤- المجلس القومي للمرأة المؤتمر الأول نهضة المرأة .... المواطنة والتنمية ... مارس ٢٠٠٠ النسخة الالكترونية من موقع المجلس على الإنترنت . .www Ncw Egypt . com

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وضع الرجل والمرأة، ٢٠١١، ص ١٦٧.

١٦- المرجع نفسه، ص ١٦٨.

١٧- المرجع نفسه، ص ١٧٠.

١٨- عمرو هاشم ربيع، الأداء التشريعي للمرأة المصرية، رواق عربي، السنة الأولى،٢٠١٠ ، ص ١٢٢.

١٩- عزة كريم، نساء في مواجهة نساء، القاهرة، دار سطور للنشر، ط١، ٢٠٠١، ص ١٩٠.

٢٠- غادة على عبد المنعم موسى، التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٢١- منال فاروق، سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم في الفترة من ٢-٣/٥/ ٢٠٠١.

٢٢- نادية حليم سليمان، المحددات الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة في مواقع العمل العام، مؤتمر تنمية المرأة العربية، الإشكاليات وأفاق المستقبل، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٣- سحر حساني بربرى، المعوقات الثقافية لمشاركة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٤- أحمد إبراهيم حمزة، مؤشرات تخطيطية لتنشيط مشاركة المرأة في العمل التطوعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرين لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان في الفترة من١٢-١٣/٣/٢٠٠٨.

٢٥- صلاح عبد الغنى محمد، الحقوق العامة للمرأة، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ج١، ٢٠٠٠، ص ٢٥٦.

٢٦- حسن سلامة وعلي ليلة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢٤٩.

27-Andrea Mewart: The role of civil society in shaping trade policy, focal search paper, 2009, p.3.

٢٨- مصطفي عبد الجواد محمد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣، ص ١٣٢.

٢٩- علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر (١٨٠٣- ١٩٩٧)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦.

30-Sharma Aradhana "Women's Development Through Empowerment: The Gender Of The State And The State Of Gender", Ph.D., Stanford University, 2010 .

٣١- طلعت مصطفي السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩، ص ٢٩٣.

٣٢- نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الحكومية حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الاسكوا، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

٣٣- اللجنة الاجتماعية لغربى آسيا (الاسكو)، مبادئ توجيهية من اجل تعميم النوع وتعزيز فعالية وآليات النهوض بالمرأة، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٤، ص ١٠.

٣٤- طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية ، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤ ، ص ٧٢.

٣٥- اللجنة الاجتماعية لغربى آسيا (الاسكو)، مبادئ توجيهية من اجل تعميم النوع وتعزيز فعالية وآليات النهوض بالمرأة، الأمم المتحدة...، مرجع سابق، ص ١١.

٣٦- ودودة بدران، المرأة وانتخابات مجلس الشعب،....، مرجع سابق، ص ٢٢.

٣٧- طلعت مصطفي السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة...، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

٣٨- مصطفي عبد الجواد محمد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي...، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٣٩- مدحت محمد أبو النصر، منظور التمكين والشراكة والشفافية والمسائلة والقيادة والتطوع والجودة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٨.

٤٠- ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، القاهرة، دار مصر لبنان،٢٠٠١، ص ٢١١.

٤١- أحمد عبد الحميد الدسوقي، مفهوم حقوق وحريات الإنسان وتطورها التاريخي، القاهرة، المجلة العربية لعلوم الشرطة، جمعية نشر الثقافة لرجال الشرطة، العدد ٢٠١ لسنة ٢٠٠٥، ص ٩١.

42- Fallon-Kathleen-Maria: Mobilizing Women's Political Participation within the Emerging Democracy of Ghana's, PHD, the University of Ghana, 2012.

43-Susan Gaska; Training Women to Become Civic and Political Participation, Dissertation Abstracts International, Volume 42, 2013.

44- Susan- Marie-Zeske: Petitioning, Antislavery and the Emergence of women's Political Concealment, PHD, The University of Wisconsin Madison, 2007.

45- VanderVen and other: From Power to EMPOWERMENT, Reclaiming, Vol. 17 Issue 4, Winter,2009.

٤٦- منى عطية خزام، التخطيط لمواجه التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي، بحث منشور، مجلة دراسات فى العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص ٦٣٤.

47-Susan- Marie-Zeske: Petitioning, Antislavery and the Emergence of women's Political Concealment, Op,Cit.

48- Eva-CarinLindgren:
http://hej.sagepub.com/content/70/1/9.abstract"a : "Impact of a six-month empowerment-based exercise intervention programme in non-physically active adolescent Swedish girls", SAGE Publications , Health Education ,vol. 70, no. 1, Journal March 2011.

49- A. SebasthiSahayaMalathi :SHGs, micro credit in empowering women in sivagangai district)India: Bharathi Women's College, Shanlax International Journal of Economics, 2012.

50- Marc A. Zimmerman: "woman Empowerment Solutions for Peaceful Communities: Combining Theory and Practice in a Community-Level Violence Prevention Curriculum" ,Health PromotPract ,vol. 12 no. 3, May 2011.

٥١- إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز،الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٢١٤.

52-J.B Sykes: The conise oxford Dictionary of current English, Oxford, clouren Don Press, 1992.p.35.

53-Longman Dictionary of Contemporary English, longman publication, 1995,p.301.

54-Robert L.Barker : social Dictionary (Washington :NASW Press,4thedition,1999. P.200.

55-J.B Sykes: The conise oxford Dictionary of current English (Oxford, clouren Don press,2002.p.511.

٥٦- سناء الخولي، تمكين الأفراد والأسر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٢٤.

٥٧- عبد الهادي الجوهري:المشاركة الشعبية، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، ١٩٨٤.

58-Seaten Alfan; a Social worker as Enabler in Citizen Participation, NY, 2005.

٥٩- هناء حسنى محمد النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، ط١، دار مجدلاوى،٢٠١٠، ص ١٢١.

60-Ross G; Case Histories in Community Organization, NY, mac harper, 2002.p.122.

٦١- سامية عياد عطا، المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٧ن ص ٢٠٧.

٦٢- محمد عاطف غيث وآخرون، دراسات في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٥٢.

63-Mcclosky H : Political Participation " International In MYromWeiner;political participation , NY, Princeton University press, 2010.p.235.

٦٤- هاني عياد، المشاركة السياسية عقبات تمنع الانخراط في العمل السياسي، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، مركز البحوث للدراسات السياسية، مج (١)، جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص ٦٧٧.

٦٥- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٥ ، ، ص ١٠٨.١٩٨٣.

66-Allum, Perey : State and Society in Western Europe, England, Hart Olls, LTD, Cornwall, 2005.p.123.

67-Myron, winter; High Commissioner For Human Rights for woman: A Human Rights Approach to Poverty Reeducation Strategies, Geneva, United Nations, 2002.p.164.

٦٨- حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، ٢٠٠٦، ص ٦٤.

٦٩- ثروت مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

٧٠- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

٧١- علي عبد الرازق جلبي، الشباب والمشاركة السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٢١.

٧٢- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة فيالوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراساتالوحدة العربية، ط١،٢٠٠٠، ص ١٨٦.

٧٣- ليلى عبد المجيد، المرأة والتنمية في مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٦، ص ٥٨.

٧٤- مصطفي كامل السيد، الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مركز بحوث دراسات الدول النامية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص ٢١٢.

٧٥- إجلال إسماعيل حلمى، إعادة الهيكلية الرأسمالية .. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، " العولمة وقضايا المرأة والعمل"، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٥٥.

٧٦- على الدين هلال، المرأة والمشاركة في الحياة السياسية بين الحاضر والمستقبل، ورقة مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرون، ٢٠٠٣، ص ٨٨.

٧٧- المجلس القومي للمرأة، المؤتمر الثالث نهضة المرأة .... المواطنة والتنمية ... مارس ٢٠٠٣ النسخة الالكترونية من موقع المجلس على الإنترنت . www. Ncw Egypt . com

٧٨- شادية قناوي، تفعيل دور المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية، قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩٢.

٧٩- ليلي الخواجة، المرأة وسوق العمل في مصر، المجلس القومي للمرأة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٦٦.

٨٠- ثريا عبيد، الإستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرآة العربية، الخيار الثالث بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣١١.

٨١- أمل صديق عفيفي، الخصخصة في مصر: توصيف وتقسيم، (ترجمة)، جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٥.

٨٢- ريما عبد الرحمن الصبان، المرأة العربية والعولمة، بحث منشور (في): سلسلة أبحاث المؤتمرات، "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الثاني، ٢٠٠٩، ص ٢٠٦.

٨٣- ثريا عبيد، الإستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرآة العربية...، مرجع سابق، ص ٣١١.

٨٤- موسوعة المجالس القومية المتخصصة، تطوير عمل المرأة الريفية لتحقيق التنمية الشاملة في الريف، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس السابع والعشرون، ١٩٧٤ – ٢٠٠١، ص ١٢٧.

٨٥- المجلس القومي للمرأة، الخطوط الرئيسية لإعداد الخطة القومية للنهوض للمرأة المؤتمر الثاني للمرأة، ١٣ –٥ مارس ٢٠٠١، ص ١٣٥.

86- Chickering and Salaholine (eds) , The Silent Revolution : The Informal Sector in five Asian and Near Eastern Countries ICS Press , 2006.p.56.

٨٧- أحمد أبو زيد، القيم الإنسانية الإيجابية في الموروثات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٣.

٨٨- المرجع نفسه...، ص ٢١٤.

٨٩- حسن سلامة وعلي ليلة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص ١٨.

٩٠- عزت سليمان، ندوة حول دور المرأة المصرية في المشاركة السياسية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، اللجنة القومية للمرأة، ٢٠٠٤، ص ٢٤٥.

91-Chickering and Salaholine (eds) , The Silent Revolution : The Informal Sector in five Asian and Near Eastern Countries, op,cit,p.166.